جامعة أحمد دراية –أدرار– الجزائر

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم :العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري
– دراسة حالة الجزئر أنموذجا –

إعداد الطالتين:

- عبلاوي فوزية
- مهداوي ياسمينة

إشراف الأستاذ:

* هلالي أحمد

نوقشت وأجيزت يوم الإثنين علنا بتاريخ 2018/05/14

أمام اللجنة المكونة أسماؤهم

مدياني محمد	رئيسا	جامعة أدرار
هلالي أحمد	مشرفا ومقررا	جامعة أدرار
طروبيا نذير	مناقشا	جامعة أدرار

السنة الجامعية:2018/2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. كما ليسعني في هذا المقام إلا ان اتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث من قريب او بعيد.

ونخص بالذكر فضيلة الدكتور المشرف " **هلالي أحمد**" الذي سخر وقته وجهده في متابعة هذا العمل من بدايته حتى نهايته، و ما اسداه لنا من نصائح قيمة وإرشادات سديدة.

كما نتقدم بالشكر الى السادة الدكاترة " **لمطوش لطيفة**"، " **بلعارية أحمد** و الدكتور "**مدياني محمد**" الذين ساعدونا بنصائحهم وملاحظاتهم القيمة التي توجت هذا العمل.

وأخيرا يسعدنا ان نتوجه بالامتنان الى كل من عائلاتنا وأصدقائنا والى كل من تفضل واثرى جوانب هذا البحث اما برأي، ملاحظة، او حتى بكلمة طيبة.

إهداء

اهدي ثمرة جهدي الى كل من:

أمي الحبيبة، أبي الغالي

إخوتي، احبابي و زملائي

الى كل طالب علم وباحث عن المعرفة

الى كل من علمني حرفا

و نسال الله العظيم ان يجعل هذا العمل نبراسا ومنارة لكل طالب علم

" عبلاوي فوزية"

إهداء

أهدي هذا العمل لوجه الله تعالى راجية أن يتقبله مني

ويجعل ثوابه في ميزان حسناتي

إلى قرة عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

والدي رحمه الله ووالدتي أدام الله عليها الصحة و العافية

إلى رفيق عمري وتؤم روحي الذي دعمني ماديا ومعنويا

زوجي العزيز

إلى من زين أيامي إبني الحبيب المعتصم بالله

إلى أخوتي و أخواتي و كل عائلة واحدي

إلى كل أساتذتي وكل أصدقائي إلى كل طالب علم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل بنية صادقة و دعوة خالصة

"مهداوي ياسمينة "

الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
الاهداء	
شكر و عرفان	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال البيانية	V
فهرس الملاحق	VI
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف و مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري	
مقدمة الفصل	7
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف	8
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف	8
المطلب الثاني: أهمية وأهداف سعر الصرف	11
المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه	12
المبحث الثاني: نظام الصرف في الجزائر	16
المطلب الأول: تطور سعر الصرف من (1964 –1986)	16
المطلب الثاني: التسيير الديناميكي لسعر الصرف(1987– 1993)	18
المطلب الثالث: التطور الحديث لسعر صرف الدينار الجزائري(1994– 2016)	20
المبحث الثالث: مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة	22
المطلب الأول: مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة وأسباب انتهاجها	22
المطلب الثاني: أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة وشروط نجاحها	23
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: ماهية ميزان المدفوعات والميزان التجاري	
مقدمة الفصل	27
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات	28
المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات	28
المطلب الثاني: أقسام ميزان المدفوعات	29

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وكيفية القيد فيه	32
المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري	34
المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري وأقسامه	34
المطلب الثاني: حالات العجز والفائض في الميزان التجاري	36
المطلب الثالث: أسباب الاختلال في الميزان التجاري والأثر الاقتصادي له	37
المطلب الرابع: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	39
خلاصة الفصل	41
الفصل الثالث: الدراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري- الدينار الجزائري أنموذجا-	
مقدمة الفصل	43
المبحث الأول: تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري (2001-2016)	44
المطلب الأول: هيكل صادرات الجزائر	44
المطلب الثاني: هيكل واردات الجزائر	47
المطلب الثالث: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري	48
المبحث الثاني: منهج وأدوات في الدراسة	50
المطلب الأول: المنهج المستخدم في الدراسة	50
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	51
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري	52
المطلب الأول: الدراسة القياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على صادرات الجزائر	52
المطلب الثاني: الدراسة القياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على واردات الجزائر	54
خلاصة الفصل	58
خاتمة	60
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1986-1991)	19
2	يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة (1994-2000)	20
3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة (2001-2016)	21
4	أقسام ميزان المدفوعات	31
5	هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	45
6	هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال (2001-2016)	47
7	تطور صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	49
8	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2001-2016)	50
9	نتائج تقدير نموذج دالة الصادرات	53
10	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة للصادرات	55
11	نتائج تقدير نموذج دالة الواردات	56
12	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة للواردات	58

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة (2001-2016)	20
2	كيفية القيد في ميزان المدفوعات	33
3	العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري	41
4	التركيبة السلعية والنوعية للصادرات الجزائرية خلال (2001-2016)	48
5	التركيبة السلعية والنوعية للواردات الجزائرية خلال(2001-2016)	48
6	كيفية اتخاذ القرار بخصوص الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج الصادرات	54
7	يوضح ان نموذج الصادرات يتبع التوزيع الطبيعي	55
9	كيفية اتخاذ القرار بخصوص الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج الواردات	57
10	نموذج الواردات يتبع توزيعا طبيعيا	58

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم(1-1)	هيكل صادرات المحروقات خلال الفترة (2001-2008)
الملحق رقم (1-2)	هيكل صادرات المحروقات خلال الفترة (2009-2016)
الملحق رقم (02)	هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (2001-2016)
الملحق رقم (03)	نتائج تقدير اثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الصادرات
الملحق رقم (04)	التمثيل البياني لمتغيرات دالة الصادرات
الملحق رقم (05)	نتائج تقدير اثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الواردات
الملحق رقم (06)	التمثيل البياني لهتغيرات دالة الواردات
الملحق رقم (7-1)	تطور سلسلة متغيرات نموذج الصادرات
الملحق رقم (7-2)	التمثيل النقطي والخطي لمتغيرات نموذج الصادرات
الملحق رقم (8-1)	تطور سلسلة متغيرات نموذج الواردات
الملحق رقم (8-2)	التمثيل النقطي والخطي لمتغيرات نموذج الواردات
الملحق رقم (09)	بواقي التقدير والمقارنة بين السلسلة الاصلية والسلسلة المقدرة للصادرات
الملحق رقم (10)	بواقي التقدير والمقارنة بين السلسلة الاصلية والسلسلة المقدرة للواردات

مقدمة عامة

تمهيد

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية ومؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكلية. ولكونها تشكل إلى جانب السياسات الآخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية فتختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف في الاقصاد على مدى استقرار سعر الصرف. ويحتل هذا الأخير حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، لكونه يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، فهو يحدد قوة العملة وأهميتها الدولية من خلال كونها تتمتع بالاستقرار النسبي وتحتل مكانة كبيرة في التجارة الدولية.

وتتصف اقتصاديات معظم الدول بأنها مفتوحة، فهي تستورد و تصدر سلع وخدمات، فيترتب على هذه التحركات إلتزامات وحقوق لكل دولة طرفا في العلاقات التجارية. ويجري التعبير عن هذه الإلتزمات والحقوق بالقيم النقدية، و خلال فترات محددة. هذا الأمر نعبر عنه اقتصاديا في اطار ما يسمى بالميزان التجاري والذي يوضح المركز المالي لدولة ما اتجاه الدول الأخرى، ويعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية الدولية، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر القوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

ومع كل هذه الأهمية الكبيرة للميزان التجاري تحاول الدول معالجة الاختلالات التي تطرأ عليه وذلك على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال من خلال اتباع مناهج ومداخل وسياسات مختلفة، منها سياسة تخفيض قيمة العملة التي تعتمد على التغيرات في سعر الصرف.

وتعد سياسة تخفيض قيمة العملة اجراء تقوم به السلطة النقدية بغية التغير في سعر الصرف لغرض تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، بالإضافة إلى الدور المهم الذي يمثله في استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق التوازن الخارجي الذي ينعكس بدوره على معدل النمو الاقتصادي والحد من اختلال توازنه، حيث أن هذا التغير في العملة الوطنية يكون بقرار تصدره السلطات النقدية بموافقة المنظمات الدولية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بتطبيق هذه السياسة وذلك بالتخفيض في قيمة الدينار الجزائري العديد من المرات محاولة بذلك تصحيح الاختلالات في سياساتها الاقتصادية ومحاولة إعطاء دفعة قوية لاقتصادها الوطني من خلال استراتجية زيادة قيمة الصادرات وتخفيض قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، والذي يقيس بدرجة أو بأخرى الفجوة بين الصادرات والواردات، وهي فجوة تحتمل ثلاث صور ممكنة، الفائض، العجز والتوازن.

مشكلة الدراسة:

تعاني الدول التي ليس لها قاعدة صناعية من عجز مستمر في ميزانها التجاري. غير أن الدول المصدرة للنفط على غير ذلك، ومحاولة منها لتصحيح الاختلال تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة بهدف زيادة الصادرات من أجل تحسين موقف ميزانها التجاري وكذلك تقليص الواردات، وفي هذا السياق وبناء على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة على الإشكال الآتي:

كيف تؤثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر؟

وهذا الإشكال يتفرع عنه اشكالات فرعية متمثلة في الاسئلة التالية:

1. ما فحوى سياسة تخفيض قيمة العملة ؟ وفي ما تتمثل شروط نجاحها؟
2. ما هو أثر تخفيض قيمة العملة على صادرات وواردات الجزائر؟
3. كيف تساهم سياسة تخفيض قيمة العملة في تحسين الميزان التجاري؟

فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق لإشكاليات الفرعية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يؤثر تخفيض قيمة العملة على رصيد الميزان التجاري الجزائري من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.
- يؤثر تخفيض قيمة العملة بشكل طردي على صادرات الجزائر وبشكل عكسي على واردات الجزائر.
- ساهمت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في انخفاض حصيلة الواردات، وتحسين الأداء التصديري.

مجال الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية تم حصر الدراسة في الجزائر.أما حدود الدراسة الزمنية حددناها أولا خلال الفترة (2010-2016) لكن ونظرا لعدم كافية البيانات لاستكمال الدراسة القياسية والوصول إلى نتائج أكثر دقة إرتئينا تمديد المدة بعشر سنوات لنصل إلى الفترة (2001- 2016).

أهداف الدراسة:

- تقديم إطار نظري حول أشكال سعر الصرف وأهم نظمه.
- محاولة معرفة أهم مراحل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري وما يميز كل مرحلة.
- إبراز أهمية المتغير سعر الصرف كأحد العناصر المؤثرة في الميزان التجاري.
- محاولة دراسة وتحليل أثر تخفيض سعر صرف العملة على توازن الميزان التجاري الجزائري من منظور قياسي اقتصادي.
- محاولة معرفة أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع: تتمثل مبررات ودوافع اختيار الموضوع في :

- الرغبة في دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء،
- ارتباط الموضوع بالحالة الراهنة للجزائر وهذا في ظل تدهور أسعار البترول، حيث أن الجزائر تتبع سياسة التقشف وترشيد النفقات، ومن الأولى من ذلك تقليل الخسائر الناتجة عن الفرق في سعر صرف العملات والتقليل من الواردات،
- التعرف على كيفية إدماج النماذج الإحصائية القياسية،
- الرغبة الشخصية للبحث في مجال سعر الصرف والتعرف على أهم مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر،
- لزيادة وتوسيع معارفنا خاصة وأن الموضوع محل الدراسة يدخل ضمن صميم التخصص.

منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة:

من أجل معالجة إشكالية الموضوع محل الدراسة وتحليل أبعاده ومحاولة اختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، بغية الإلمام بالجانب النظري استخدمنا المنهج الوصفي للتعرف على ماهية سعر الصرف ومضمون سياسة تخفيض قيمة العملة وماهية ميزان المدفوعات والميزان التجاري والمنهج التاريخي لتتبع مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر، واعتمدنا على المنهج التحليلي الاستقرائي في الجانب التطبيقي من الدراسة من أجل تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري من خلال صياغة نموذج قياسي يضم كل من سعر الصرف كمتغير مستقل و الصادرات و الواردات كمتغير تابع و ذلك بإستعمال برنامج "Eviews 9"، بالإعتماد في التحليل على معامل التحديد R^2 ومعامل فيشر F ومعامل الارتباط لدراسة القوة التفسيرية للنموذج و دراسة معنويته.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع أو عدم وجودها بشكل كافي ما استدعى منا الاعتماد كثيرا على المذكرات.
- صعوبة الحصول على المعلومات من بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء لبعض السنوات.

الدراسات السابقة:

الداوي اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية – حالة الجزائر – للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2016.

توصلت في هذه الدراسة قياس الأثر الكمي لعملة الدولار على الصادرات والواردات الجزائرية وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي (نموذج التحليل الانحداري الاتجاهي) لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي على التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة في سنوات 1990 إلى سنة

2014، وتبين من النتائج المتوصل إليها أنه توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات وسعر الصرف والواردات.

دوحة سلمى،"اثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر – بسكرة،2014 –2015.

بينت هذه الدراسة أن الدينار الجزائري كان مقيما بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة (1964–1987) بسبب الرقابة المفروضة عليه أنذاك وأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأول على المحروقات الأمر الذي يجعله رهينا لتقلبات الأسعار العالمية للبترول.

وبينت هذه الدراسة أن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات. وأن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر،2011–2012.

تم تلخيص النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

- ❖ توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار، ورصيد الميزان التجاري الجزائري، ولا توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو والدولار ورصيد الميزان التجاري الجزائري،
- ❖ وانخفاض سعر صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو الذي يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.

موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة:

أولا: تمت الدراسة خلال الفترة من 2001 إلى 2016.

ثانيا: تميزت باستخدام برنامج "Eviews 9" وطريقة المربعات الصغرى (LOS)، وإعتمادنا في التحليل على معامل التحديد R^2 ومعامل فيشر F ومعامل الارتباط لدراسة القوة التفسيرية للنموذج ودراسة معنويته.

ثالثا: توصلتنا من خلال هذه الدراسة إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري يؤثر بشكل عكسي على الصادرات خارج المحروقات، بينما يؤثر بشكل طردي على صادرات المحروقات وهذا راجع الى ارتباط الجزائر بهيكل تصديري واحد ألا وهو المحروقات. في حين أن تخفيض قيمة الدينار يؤثر بشكل طردي

على الواردات وهذا دليل على عدم مرونة الطلب على الواردات. كما أن تخفيض قيمة الدينار له أثر سلبي على الميزان التجاري الجزائري.

هيكل الدراسة:

لإنجاز هذا الموضوع وضعنا مقدمة عامة تتضمن إشكالية رئيسية و إشكاليات فرعية ثم طرحنا فرضيات كتنبؤ أو اجابة عن الاشكاليات الفرعية و بعدها قسمناه بحثنا هذا إلى ثلاث فصول تليهم خاتمة عامة.

قمنا في الفصل الأول بالتطرق لماهية سعر الصرف ونظمه بالإضافة إلى نظام الصرف في الجزائر الذي تضمن تطور سعر صرف الدينار الجزائري ثم مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة و شروط نجاحها.

و تحدثنا في الفصل الثاني عن ماهية ميزان المدفوعات، كيفية القيد فيه و العوامل المؤثرة فيه، وتحدثنا كذلك على الميزان التجاري وحالات العجز والفائض فيه وأثره الاقتصادي بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري.

بينما كان الفصل الثالث عبارة عن دراسة تطبيقية قياسية توضح هيكل صادرات وواردات الجزائر وتطورها خلال الفترة (2001-2016) وكذا أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري من خلال صياغة نموذج قياسي يضم كل من سعر الصرف كمتغير مستقل والصادرات والواردات كمتغير تابع وذلك باستعمال برنامج "Eviews 9"، بالاعتماد في التحليل على معامل التحديد R^2 ومعامل فيشر F و معامل الارتباط $\sqrt{R}$ لدراسة القوة التفسيرية للنموذج ودراسة معنويته.

الفصل الأول:

سعر الصرف وسياسة تخفيض قيمة العملة

مقدمة الفصل:

لسعر الصرف أهمية كبيرة ما جعل العديد من الآراء تختلف حول ماهيته، فقد أعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح و باقي اقتصاديات العالم، كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي.

وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية من أهم سياسات سعر الصرف التي تلجأ لها الدول من أجل إعادة التوازن إلى موازينها التجارية التي تعرف عجزا هاما و بنيويا، أو على الأقل للتخفيف من حجم هذا العجز.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

المبحث الثاني: نظام الصرف في الجزائر

المبحث الثالث: مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة

2

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يمثل سعر الصرف العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاد أي دولة من دول العالم سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، كما يمثل سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية، حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تكون وفق معدل للتبادل بالتحديد إما وفق العرض و الطلب وإما بتدخل السلطات النقدية و يتحكم في تحديده متغيرات اقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة.

المطلب الأول : ماهية سعر الصرف

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.[1]

ويمكن تعريفه بأنه: هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.[2]

إن سعر الصرف هو ببساطة: نسبة عملة مقيمة مقارنة بعملة أخرى، و يشار إلى العملة الأولى على أنها العملة المقابلة أو عملة العرض. في حال الشراء، فإن سعر الصرف يحدد المبلغ الذي يتعين دفعه بالعملة المقابلة أو بعملة العرض للحصول على وحدة واحدة من العملة الأساسية. و في حال البيع، فإن سعر الصرف يحدد المبلغ الذي يتم الحصول عليه بالعملة المقابلة أو بعملة العرض عند البيع وحدة واحدة من العملة الأساسية.[3]

- وعليه يمكن استخلاص التعريف التالي لسعر الصرف:

هو أن سعر أية عملة إنما يعني قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية (أو جزء منها) أو يعني بتعبير آخر نسبة مبادلة العملة الوطنية بأية عملة أجنبية، أو سعر وحدة في العملة المحلية معبرا عنه بوحدات من العملة الأجنبية.

---

[1]– لعفو عبد القادر والعبادي إبراهيم، أثر تغيرات سعر الصرف على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة 2000–2013، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، (غير منشورة)، جامعة أحمد دراية ادرار، 2016–2017، ص: 05.

[2] هباش فارس، دراسة تحليلية للعلاقة و الأثر المتبادل بين الكتلة النقدية و سعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992 – 2001) و (2002–2011)، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 14 لسنة 2014 ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، (منشورة)، جامعة سطيف، ص: 212.

[3] حسن توكل أحمد فضل، أثر السياسة النقدية و المالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان 1980–2014 ، مجلة الشمال للعلوم الأساسية و التطبيقية، (منشورة)، المجلد01، العدد02، جامعة الحدود الشمالية، 2016، ص:89.

الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف أشكالا تتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول إضافة إلى أخذه بعين الاعتبار إلى مختلف التدابير الحكومية مثل: التعريفات الجمركية أو الرسوم و الحوافز و الإعانات المالية التي لها علاقة بالعملات الدولية و على هذا يمكن تحديد الأشكال التالية لسعر الصرف على النحو التالي:

أولا- سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة بلد ما و التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، و يتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما، تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، و لهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير العرض و الطلب، و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى.[1]

ثانيا_ سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية أو العكس، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، أي أن الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية المحلية، و في حال العكس فإنه يؤدي إلى تدهورا في القدرة التنافسية الدولية للدولة، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو(p) وفي البلد الأجنبي (P^*) وكان (E) هو سعر الصرف الاسمي فان سعر الصرف الحقيقي (E^*) يعرف كالتالي: $E^* = P/EP^*$ حيث يعكس (E^*) الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.[2]

ثالثا_ سعر الصرف الفعلي:

يقوم هذا النوع من سعر الصرف بدراسة تطور قيمة العملة دوليا، لأنه يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، بمعنى هو عدد الوحدات من العملة المدفوعة فعليا لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة.[3]

رابعا_ أسعار الصرف المتقاطعة: يقصد بها سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة كل من هاتين العمليتين بعملة ثالثة مشتركة، فإذا عرفنا سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار، و سعر الجنيه الإسترليني

---

[1] جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط 1 ، عمان – الأردن، 2004 ، ص ، 182.

[2] عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري، م ذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016، ص: 5، بتصرف.

[3] بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد،(غير منشورة)، جامعة وهران، 2012- 2013، ص: 18، بتصرف.

مقابل الدولار فإنه من الممكن معرفة سعر الدينار مقابل الجنيه الإسترليني أي سعر تقاطع الدينار مقابل الجنيه.[1]

خامسا_ سعر الصرف التوازني: تقترن تسمية هذا النوع من سعر الصرف مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن هذا السعر يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.[2]

الفرع الثالث: أدوات سعر الصرف

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:[3]

أ – **تعديل سعر صرف العملة:** لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور العملة.

ب – **استخدام احتياطات الصرف:** في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، وعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

ج – **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة.

د – **مراقبة الصرف:** تقتضي هذه السياسة بإخضاع المشتريات و المبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

ه – **إقامة سعر صرف متعدد:** يهدف نظام سعر الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق و توجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغال فيه و يتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد تدعيمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.[4]

---

[1] عبد العزيز برنة، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

[2] عبد العزيز برنة، نفس المرجع أعلاه، ص: 7.

[3] العربي حسن و حمو يعيش محمد، اثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على العائدات النفطية ،حالة الجزائر خلال الفترة (1990–2015)، (غير منشورة) جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016–2017، ص: 6، بتصرف.

[4] لعفو عبد القادر و العبادي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف سعر الصرف

الفرع الأول: أهمية سعر الصرف

تبرز أهميته من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في ما يلي:[1]

تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي إذ يتمثل التوازن الداخلي للاقتصادي في استقرار الأسعار المحلية إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية الدولية. كما يمكن القول أن أهمية دراسة سعر الصرف تتمثل في البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

وعليه نستخلص أن لسعر الصرف دوراً هاما في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطاً تجارياً أو استثمارياً، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية للدولة.

الفرع الثاني: أهداف سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها ما يلي:[2]

- **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد و تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وبالتالي تتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط و هكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.
- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير، و هذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.
- **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح على أصحاب رؤوس

[1] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها – دراسة حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014–2015، ص ص: 12،13 .

[2] العربي حسن و حمو يعيش محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 6.

الأموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للعمال و العكس عند انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

بالإضافة الى:

- **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، مما يشجع الصادرات كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية و تشجيع الصادرات.[1]

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه

عرف الاقتصاد العالمي عدة أنظمة للصرف. ارتبط كل منهما بظروف فترة معينة، وذلك بسبب تأثير بعض العوامل فيه. نوردها في الفرعين الآتيين.

الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف

أولا: نظام الصرف الثابت

يمكن تعريفه على أنه النظام الذي يتم فيه ربط عملة ما بعملة صعبة أخرى أو عدة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت كالدولار واليورو.[2]

إذ يتميز هذا النظام بمجموعة من الخصائص متمثلة في ما يلي:[3]

- ❖ السلطات النقدية: هي التي تحدد معدل الصرف الثابت لتحويل العملة الوطنية إلى عملات صعبة أجنبية، ويكون تحديد هذا المعدل بصفة دقيقة أو تقريبية لتتعدى هامش تعويم مقدر باتفاقية نقدية.
- ❖ إذا تغيرت قيمة العملة فوق الحدود المسموح بها، فيجب على البنك المركزي أن يتدخل مباشرة في سوق الصرف ببيع أو شراء عملة من أجل توقيف ارتفاع قيمتها أو انخفاضها.

وفي حالة عدم قدرة السلطة النقدية أو عدم رغبتها في الدفاع عن المقابل الثابت لعملتها الوطنية، عليها تعديل هذه القيمة بإجراء تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية المرتبطة بها.

---

[1] عبد الجليل هجيرة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – حالة الجزائر – مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2011-2012 ، ص ص: 41، ــ42.

[2] دوغة الحسين، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)- دراسة تحليلية قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد كمي، 2016- 2017، ص: 15، بتصرف.

[3] محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، قدمت هذه الدراسة لاستكمال متطلبات الماجستير في إدارة الأعمال، (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2016، ص: 49.

ثانيا: نظام الصرف المرن (المعوم)

تعرف سياسة التعويم في عدم السماح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية و هو ما يعرف بالتعويم الحر، و يأخذ هذا النظام ثلاثة أشكال لنظم أسعار الصرف العائمة و هي:[1]

أ_ نظام سعر الصرف المختلط : يجمع هذا النظام بين خاصية التثبيت و خاصية التعويم، و يطبق في مجموعة النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض و عائمة أمام عملات الدول الأخرى.

ب_ التعويم المدار: في ظل هذا النظام يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف مع وجود مرونة بتغييره حسب المؤشرات التالية:

1-التغير في حجم الاحتياطات الدولية،

2-التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي،

3-التطورات في أسواق النقد الموازية.

ج_ التعويم غير النظيف: يقصد به تدخل البنك المركزي أو السلطات النقدية متعمدة للحفاظ على سعر صرف العملة غير واقعي مما يؤدي إلى حدوث أضرار بالنظام النقدي الدولي أو بعملات أخرى.

د_ التعويم الحر: يكون التعويم الحر إذا لم تتدخل السلطات النقدية في السوق لتدعيم عملتها الوطنية و يتأثر سعر الصرف الحر بالتقلبات حسب التوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق، يعتبر التعويم ظاهرة دولية لأن الدول الصناعية التي تنتهج هذه السياسة تشكل معاملاتها ثلاثة أرباع التجارة الدولية.

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف

ويقصد به وضع قيود تنظم العملة إلى العملات الأخرى وتكون غير مكفولة بصفة مطلقة كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل به يكون مقيدا بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشتد إجراءات الرقابة في البلدان ذوي العملة الضعيفة إذ تشرع قوانين تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلاد إلا لمن له ترخيص بذلك من طرف البنك المركزي. ويتميز هذا النظام بما يلي:[2]

[1] الداوي اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية – حالة الجزائر، للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016، ص: 6.

[2] محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، (منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص: 242، 243.

- ✓ عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة،
- ✓ إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة،
- ✓ ينجر عن هذا النظام وجود في الغالب أكثر من سعر للصرف وبالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي.

رابعا: نظام استقرار أسعار الصرف

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى اتفاق "بروتون وودز" بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام استقرار الصرف، وقد حاول ذلك الاتفاق عن طريق هذا النظام أن يوفق بين أمرين متناقضين ثبات أسعار الصرف، بما يعنيه من ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق إحداث تغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي القومي وخاصة عن طريق إحداث تغيرات في مستوى العمالة في الدولة التي تعاني من العجز، و حرية الصرف بما تعنيه من استقلال الدول في إتباع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية الداخلية المنافسة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد القومي بهدف استقرار مستوى النشاط الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة.

ووفق هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا أو ارتفاعا بحدود معينة لا تتجاوز 2.54% في كلا الاتجاهين، و بالتالي فإن هذا النظام يأخذ مزايا النظامين الثابت و الحر، فهو لا يمتاز بالجمود كما في الثابت و لا يسمح بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم الاستقرار لحجم التجارة الوطنية.[1]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل، إذ أنه مؤشر يستجيب للمؤشرات الاقتصادية الكلية و بدرجة أقل لغيرها من العوامل الأخرى، وعلى أساس هذا سيتم تقسيم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف إلى عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

أولا: العوامل الاقتصادية

هناك عدة عوامل اقتصادية يتأثر بها سعر الصرف نذكر منها ما يلي:[2]

1. **كمية النقود:** إن الزيادة الكبيرة في الإصدار النقدي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى ، ما يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات و يقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على

[1] سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري – حالة الجزائر، (1990–2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2012–2013، ص: 28.

[2] عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص: 16، بتصرف.

العملة المحلية، مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا الوضع قد يكون مفيدا للاقتصاد المحلي وذلك بسبب انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، الأمر الذي يشجع الصادرات وبالتالي تحسن رصيد الميزان التجاري.

2. **أسعار الفائدة:** وفي هذه الحالة يمكن التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية والتغير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة المحلي سوف يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي ، أما ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيزيد من الطلب على العملات الأجنبية وفي حالة انخفاض معدل الفائدة يحدث العكس.

و هناك عوامل اقتصادية أخرى يتأثر بها سعر الصرف وهي:

3. **معدلات التضخم:** يعتبر معدل التضخم من أهم العومل المؤثرة في سعر الصرف فأي ارتفاع في معدلاته على مستوى الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية و بالمقابل تدهور سعر صرفها مما يدل أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف.[1]
4. **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة الدولة بالعالم الخارجي، ففي حال حدوث عجز في ميزان مدفوعات دولة ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبها على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب المستثمرين الأجانب على عملتها المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة تلك الدولة.[2]

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية

كما توجد عوامل أخرى غير اقتصادية تتمثل في:[3]

1. **الإشاعات و الأخبار:** تعمل الإشاعات و الاخبار بغض النظر عن درجة صحتها على رفع أو تخفيض سعر الصرف و لكن بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر سرعان ما تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي وتتوقف سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات بمدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.
2. **خبرة المتعاملين و أوضاعهم:** يتأثر سعر الصرف بخبرة هؤلاء المتعاملين في سواق العملات الأجنبية ومهاراتهم وقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على سعر صرف العملات.

---

[1] دوغة الحسين، مرجع سبق ذكره، ص: 20، بتصرف.

[2] مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) ، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة،(2010-2011)، ص: 8، بتصرف.

[3] الشيماء أمين الحديدي و آخرون، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الفترة (1985-2015)-دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي، ص: 9، بتصرف.

الاضطرابات و الحروب: تلعب الاضطرابات السياسية و الحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، وتتأثر معظم القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية وقطاع الزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية. وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني، وفي مثل هذه الظروف تقوم الحكومة بالسيطرة على موارد الصرف الأجنبي وتقيد استعماله لخدمة الحرب.[1]

المبحث الثاني: تطور نظام الصرف في الجزائر

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عرف نظام الصرف في الجزائر عدة تطورات هامة، انطلاقا من ارتباطه بالفرنك الفرنسي إلى غاية صرفه مقابل سلة من العملات، وهذا تزامنا مع طبيعة كل فترة وما صاحبها من أوضاع اقتصادية.

المطلب الأول: تطور سعر الصرف للفترة (1964-1986)

تميز نظام الصرف بالثبات لمدة طويلة (1964-1986). حيث كان يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية آنذاك، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى انفصاله عن الواقع الاقتصادي- أي أن سعر صرف العملة الصعبة بالدينار لا تربطهما أي علاقة- مما أدى إلى الاستخدام اللاعقلاني للعملة الصعبة، وسنستعرض ذلك فيما يلي:[2]

الفرع الأول: نظام الربط بعملة واحدة (1964-1973)

تسمى هذه المرحلة بمرحلة التثبيت للفرنك الفرنسي، ذلك أن الجزائر كانت تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، مباشرة بعد الاستقلال. حيث بدأت سياسات الصرف بإدراج عملة وطنية مستقلة (دينار جزائري) في10 ابريل 1964، معرفة بالتعادل الثابت مع الفرنك الفرنسي.

يعني: 1 دينار جزائري= 1 فرنك فرنسي $\Longleftrightarrow$ 1DA =1NF

وبقيمة ذهبية تقدر ب (180 ملغ من الذهب)، أما قيم العملات الأخرى فيقاس بتعادلها مع الفرنك الفرنسي وهذا في إطار نظام "بروتن وودز". من النتائج السلبية لهذه السياسة هو انخفاض قيمة الفرنك

[1] محمد ياسر زيدان النحال، مرجع سبق ذكره، ص: 43، بتصرف.

[2] صالحي فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية)، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015-2016، ص:101، بتصرف.

الفرنسي بالنسبة للدولار، مما أدى إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الرئيسية، ونظرا لنتائج "بروتن وودز" وتقلبات العملات، أجبرت الجزائر على تغيير سياستها المصرفية بداية من 1973.[1]

الفرع الثاني: نظام الربط بسلة من العملات (1974-1986)

عقب انهيار نظام بروتون وودز وتعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية في يناير 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار بسلة من العملات، وذلك قصد الحفاظ على استقراره وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية، كما تم منح الدولار الأمريكي وزنا كبيرا نسبيا في هذه السلة وذلك لأهميته في حصيلة صادرات ومدفوعات خدمة الدين. وقد تزامن هذا مع انطلاق برنامج المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)،[2] الذي يعتبر مكملا للمخطط السابق- المخطط الرباعي الأول- حيث تميزت المرحلة الجديدة بظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني (التخطيط، التسيير الاشتراكي للمؤسسات...). وأصبح كل شيء محتكرا من قبل الدولة فأصبح الاستيراد خاضع لما يسمى بالترخيص الإجمالي للاستيراد، أدت هذه العوامل إلى ظهور سوق موازي للصرف مرتبط أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى، وهذا ابتداء من سنة 1974 والتي شاع انتشارها خاصة مع بداية الثمانينات من القرن العشرين.[3]

كذلك اقترنت هذه المرحلة بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن اتفاقية "بروتن وودز" وعن تعويم أسعار الصرف ثم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري ليتحدد سعره خلال هذه المرحلة على أساس سلة من العملات مكونة من أربعة عشر عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية، بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وبارتباط الجزائر بهذه السلة من العملات سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك الفرنسي حيث أصبحت قيمة الدينار تتحدد وفقا لهذه السلة.[4]

كما مارس التقييم الزائد للدينار آثار سلبية على الاقتصاد. فقد وصل إلى حدّ مرتفع بين 1983 و 1986 أين الدولار الأمريكي كسب قوة كبيرة في الأسواق المالية العالمية، وبعد 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري. فأصبح التغييّر النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974 وهذا ما اعتبر تمهيدا لسياسة التسييّر الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.[5]

---

[1] حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف-دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة (2008- 2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014- 2015، ص: 57.

[2] بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص ص: 220، 221.

[3] مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 29، بتصرف.

[4] عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص:71، بتصرف.

[5] شعيب بونوة و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (منشورة)، العدد5-2011، ص: 123.

المطلب الثاني: التسيير الديناميكي لسعر الصرف(1987-1993)

أدى التدهور المفاجئ لسعر النفط سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة، تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي اثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي انتهاج نظام اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة. لتحقيق هدف قابلية الدينار الجزائري للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج.[1]

وعليه عرف سعر صرف الدينار عدة تعديلات متتالية، وهي كما يلي:

أولا-الانزلاق التدريجي:

يقصد بالانزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة، واستمرت هذه المرحلة من نهاية 1987 إلى سبتمبر1992، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة في تنظيم انزلاق تدريجي، وتعود أسباب اللجوء لعملية الانزلاق إلى:

- ✓ ضعف احتياطات الصرف الأجنبية،
- ✓ زيادة ثقل المديونية.

ويمكن تتبع عملية الانزلاق من خلال الجدول التالي:

[1] مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

الجدول رقم (1-1): تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1986-1991)

تاريخ عملية الانزلاق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	التعليق
نهاية 1986	4,824	-
نهاية 1987	4,936	بداية عملية الانزلاق التدريجي
نهاية 1989	8,032	-
نهاية 1990	12.1191	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات
نهاية 1991	15.8889	تسريع عملية الانزلاق تدريجيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات
	16.5949	استمرار عملية الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية
	17.7653	استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر

المصدر: سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن عملية الانزلاق التدريجي لسعر الصرف عرفت تسارعا كبيرا من أواخر سنة 1990 وذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية المطبقة آنذاك، حيث استمرت هذه العملية إلى غاية نهاية سنة 1991 بمعدل 17.7653 واستقرت عند هذا الحد.

ثانيا- التخفيض الصريح:

في نهاية سبتمبر 1991 قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 22 %، مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني (standby) المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991، والهدف من عملية التخفيض هو تحقيق ما يلي:[1]

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي،
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية،
- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل،
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب،
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.

[1] حكيمة سبع، مرجع سبق ذكره، ص: 59، بتصرف.

أدى الانزلاق والتخفيض الاسمي إلى انخفاض قيمة الدينار بشكل قوي و لأن هذا التخفيض كان عبئا ثقيلا على الشركات وأيضا المستهلكين قررت السلطات إعطاءه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى التسيير الإداري للعملات الرسمية وذلك بتثبيت سعر الصرف الاسمي في قيمته المحددة في نهاية 1992 ب 23 دينار/دولار تقريبا في السوق الموازي للعملات سنة 1993.[1]

المطلب الثالث: التطور الحديث لسعر الصرف الدينار الجزائري (1994-2016)

سيتم تقسيم هاته الفترة إلى فرعين:

الفرع الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1994-2000)

ابتداء من أكتوبر 1994 اتبعت الجزائر سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر، حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناءا على العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل جلسة، وأيضا في ضوء توفر العملة الأجنبية، وخلال فترة التصحيح الهيكلي فقد الدينار الجزائري جزءا كبيرا من قيمته بحيث انتقل من 35.1 دج لكل دولار أمريكي في سنة 1994 إلى 58.7 دج لكل دولار في سنة 1998.[2] والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-2): يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1994-2000)

الوحدة: دج

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر صرف دج/ $	35.1	47.66	57.74	57.7	58.7	66.7	75.26

المصدر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك و تأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، 2004-2005، ص 150.

الفرع الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2001-2016)

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية (سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، لكن بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق وعليه، فان القيمة الخارجية للدينار تتمثل في سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البينية للصرف

[1] سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص: 75، بتصرف.

[2] صالحي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

أين يتدخل تسعة عشر مصرفا في الساحة إلى جانب بنك الجزائر.[1] حيث بلغ سنة 2016 109دج/دولار اي (1دج= 109 دولار امريكي).[2] بعدما كان في حدود 70- 60 دج/$ في السنوات الماضية، ولتتبع تطور سعر الصرف يمكن عرض الجدول الاتي:

الجدول رقم(1-3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001-2016)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر صرف دج/$	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر صرف دج/$	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69	109.44

المصدر: حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 65.

وقد تمت ترجمة معطيات الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة (2001-2016)

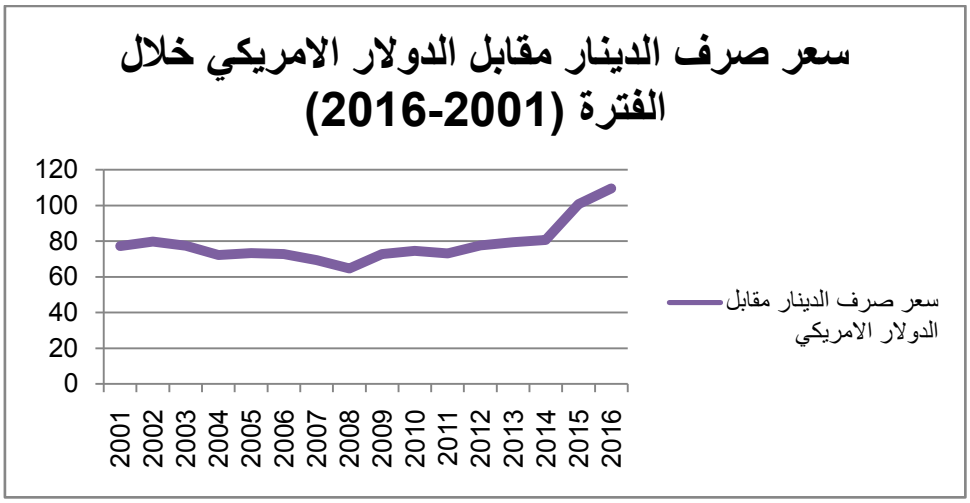

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول السابق رقم (1-3)

[1] صالحي فوزية، نفس المرجع أعلاه، ص: 110.

[2] بضياف صالح، أداء وسيط التبادل التجاري على وضعية التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر- جامعة البليدة 2، 2015-2016، ص:300، متوفر على الرابط: http:/ /www.asjp.cerist.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/03/11، 14:16.

المبحث الثالث: مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من بين السياسات الاقتصادية الأكثر شيوعا يلجأ لها بلد معين عندما يعاني من خلل في ميزانه التجاري حيث يتم ذلك عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة و أسبابها

الفرع الأول: مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة

هي ذلك الإجراء الرسمي الذي تقوم به السلطة النقدية لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة به إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات وكذا ايقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.[1]

ويعرف أيضا على أنه: عملية التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات و ذلك لتصحيح الاختلال.[2]

فعملية تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هي إنقاص قانوني لعدد وحدات العملة الأجنبية التي تمثله وحدة النقد الوطنية، أوهي قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية إلى الخارج أي ارتفاع سعر صرفها، وهو اجراء إداري غالبا ما يتخذ تحت ظروف معينة، وتعد هذه السياسة من أخطر إجراءات السياسة النقدية التي يمكن أن تطبقها الدولة والتي تهدف إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الذي ينشأ نتيجة العجز في ميزان المدفوعات.[3]

الفرق بين تخفيض قيمة العملة و بين انخفاض قيمتها:

يجدر بنا الاشارة هنا إلى عدم الخلط بين المصطلحين:[4]

فانخفاض قيمة العملة يحدث تلقائيا نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة.

بينما التخفيض في قيمة العملة هو الذي تتخذه الدولة بناءا على سياسة مرسومة، لتحقيق أهداف معينة وعلى رأسها تشجيع صادراتها والحد من وارداتها في ظل سعر الصرف الثابت.

---

[1] بورحلي خالد و آخرون، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986 – 2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية – عدد 2015/01، ص:177.

[2] بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني" دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2013 – 2014، ص:62.

[3] دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

[4] رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في ال مدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990– 2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2014– 2015، ص: 21، بتصرف.

الفرع الثاني: أسباب تخفيض قيمة العملة

لتخفيض قيمة العملة عدة اسباب نذكر منها:[1]

- ✓ تحسين ميزان الحساب الجاري و إزالة الخلل فيه هو السبب الرئيس وراء إتباع هذه السياسة،
- ✓ الارتباط بكتلة نقدية معينة، لأن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية،
- ✓ إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية و تعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية، لأن هذا المستوى سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية،
- ✓ تنشيط القطاعات التصديرية و بقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة و ذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى، لأن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير باقي القطاعات من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.

المطلب الثاني: أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة و شروط نجاحها

الفرع الأول: أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

تسعى سياسة تخفيض سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:[2]

- **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسين مستوى التنافسية.
- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير مما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية.
- **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما قي توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية العاملة المختلفة.
- **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية مما يشجع الصادرات و يحمي السوق المحلية من المنافسة الخارجية.

الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

يفترض أن تخفيض قيمة العملة من شأنه إعادة التوازن للميزان التجاري، ولكي يحدث ذلك لابد من توفر الشروط التالية:[3]

---

[1] رشيدة زاوية، نفس المرجع أعلاه، ص: 23، بتصرف.

[2] بضياف صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 297، بتصرف.

[3] فرد أم الخير ومصار منصف، تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة تطبيقية على الجزائر (1970- 2014)، جامعة الجزائر3، مأخوذ من مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، المجلد الأول، العدد الثاني و الثلاثون أكتوبر/2017 ، ص ص: 38، 39، بتصرف.

- ✓ تنوع الصادرات و ضرورة مرونة الجهاز الإنتاجي أي اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كافي من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الانتاجي للارتفاع في الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات،
- ✓ ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية مع عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها،
- ✓ الواردات يجب أن تكون قابلة للتقليص،
- ✓ اتسام الطلب العالمي على السلع المحلية بمرونة عالية،
- ✓ استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير، بحيث يؤدي تخفيض العملة لزيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة وزيادة أكبر في الإنتاج العالمي.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق إلى ماهية سعر الصرف من حيث المفهوم والنظم التي يتفرع إليها، توصلنا إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري مر بمراحل متعاقبة بداية من سنة 1964 إلى غاية 2016 ليصل إلى ما هو عليه الآن، إذ يعتبر أداة هامة تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يضع مسؤولية اختيار النظام الأحسن على عاتق الدولة من اجل تحقيق الأهداف والبرامج المسطرة.

الفصل الثاني:

ميزان المدفوعات والميزان التجاري

مقدمة الفصل:

تعتبر العلاقات النقدية جزءا هاما من العلاقات الاقتصادية الدولية، ولتحديد حجم واتجاه هذه العلاقات بين مختلف دول العالم فان ذلك يستدعي معرفة الوسائل التي يمكن خلالها تسوية المدفوعات الدولية، وكذلك معرفة الأسباب والنتائج المترتبة عن عدم التوازن في العلاقات النقدية والتبادلات التجارية. ولا يوجد سجل شامل وقادر على إبراز ذلك مثل ميزان المدفوعات والذي يضم بدوره الميزان التجاري الذي لا يقل أهمية عنه وأهم مكوناته، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر للقوة والكفاءة الاقتصادية للدولة.

وسنحاول التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

يعد ميزان المدفوعات أهم سجل اقتصادي للحسابات الخارجية لأي بلد كان، وأكثره شمولا لهذه الحسابات وعناصرها من التعاملات الدولية المختلفة. كما ويعتبر الميزان مؤشرا لتوضيح المكانة الاقتصادية للبلد بالنسبة للعالم.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

قبل التطرق إلى ميزان المدفوعات الوطني، لابد من إلقاء نظرة على ميزان المدفوعات الدولية وأهم مكوناته لكونه يمثل السجل الذي يتضمن حركة النقد وحركة انتقال السلع والخدمات بين دول العالم.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

هناك عدة مفاهيم لميزان المدفوعات نذكر منها:

على أنه: "سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة."[1]

أو هو: "السجل الأساس والمنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومؤسسات ومواطني بلد معين مع حكومات ومؤسسات ومواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة."[2]

إذا نستنتج أن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل محاسبي منظم يشمل جميع المعاملات الاقتصادية الدولية بين دولتين أو أكثر خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

لبيانات ميزان المدفوعات دلالات خاصة تعبر عن الأحوال الاقتصادية لبلد ما بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية مس ألة ضرورية لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب التالية:[3]

[1] موسى مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:15 .

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص:40.

[3] تماضر جابر البشير الحسن، قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان" للفترة (1970-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية،(منشورة)، العدد 16، الجزء الثاني، 2015، ص: 64.

- ✓ يعكس الميزان قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع المتغيرات الدولية لأنه يعكس حجم وهيكل التصدير والاستيراد.
- ✓ يظهر القوى المحددة لسعر الصرف، كما يعكس أثر سياسات الاقتصاد على هيكل التجارة الخارجية.

بالإضافة الى أنه:

- ✓ يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد.[1]
- ✓ يقيس الوضع الخارجي للدولة: حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة انفتاحه في الاقتصاد الخارجي فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.[2]

المطلب الثاني: أقسام ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى خمسة حسابات وهي:[3]

ا. الحساب الجاري:

يشتمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين:

أ – الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وواردتها خلال الفترة محل الحساب، وتسمى بالتجارة المنظورة، وتسجل الصادرات السلعية في الجانب المدين من الميزان التجاري، بينما تسجل الواردات السلعية في الجانب الدائن منه حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي. ويحقق الميزان التجاري فائضا إذا كانت صادرات السلع أكبر من واردات السلع، كما يحقق عجزا إذا كانت صادرات السلع أقل من واردات السلع ويحقق توازنا إذا تساوت صادرات السلع بوارداتها.

ب –ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية ويسمى بحساب أو ميزان المعاملات غير المنظورة، ويسجل فيه صادرات وواردات السلع الخدمات. وتسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن في ميزان التجارة غير المنظورة، أما واردات الخدمات فتسجل في الجانب المدين.

[1] زاوية رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص:10.

[2] العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة(1990– 2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجارية، تخصص: تجارة دولية، (غير منشورة)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014 –2015، ص: 10.

[3] السيد محمد أحمد السريتي و محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي– صندوق النقد الدولي– مؤسسة التنمية الدولية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص:233.

II. حساب رأس المال:

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس أموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، والتي تنقسم إلى نوعين:[1]

رؤوس الأموال طويلة الأجل: ويشمل تدفقات رأس المال بين البلد المعني وباقي العالم ويطلق عليه طويل الأجل لأن الفترة الزمنية التي يستغرقها تتعدى السنة، مثل: الأسهم والسندات أو القروض التي يتطلب نضوجها أكثر من سنة[2]. وتقيد هذه العمليات في الجانب المدين (-) من ميزان المدفوعات ، إذ يترتب عليها خروج أموال إلى الخارج، أما إذا حدث العكس فان هذه العمليات تقيد في الجانب الدائن(+).

رؤوس الأموال قصيرة الأجل: أما المعاملات الرسمية قصيرة الأجل فتشمل حركات الودائع الجارية بين البنوك، وصفقات بيع شراء الاسهم والسندات التي تستحق السداد أقل من سنة، بين المقيمين وغير المقيمين.[3]

III. حساب التحويلات من طرف واحد:

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل وتشمل الهبات والمنح والهدايا، المساعدات وأية تحويلا ت أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.[4]

IV. حساب التسوية:

هو الذي يشتمل على التغيرات في الاحتياطات الدولية، وكذلك القروض الرسمية قصيرة الأجل والتي تستخدم في تسوية الحسابين الجاري ورأس المال.

V. حساب السهو والخطأ:

ويرجع سبب وجوده إلى عدم تسجيل بعض المعاملات أو بعض الأخطاء الحسابية أثناء التسجيل، وهذا البند قد يكبر طبقا لدرجة الدقة في التسجيل ودرجة إتاحة المعلومات.[5]

---

[1] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، 2010، ص: 164.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[3] وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص: 8.

[4] محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، 2005، ص: 178.

[5] محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010-2011، ص: 52.

والجدول الموالي يبين مكونات ميزان المدفوعات السالفة الذكر:

الجدول رقم (2-1): أقسام ميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (-)	صافي الدائن (+) و المدين (-)
أولا: حساب العمليات الجارية -الحساب التجاري - ح/ التجارة المنظورة للسلع - ح/ التجارة غير المنظورة للسلع النقل التامين السياحة دخل الاستثمارات خدمات حكومية متنوعة -حساب التحويلات هبات وتعويضات ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية -حساب رأس المال طويل الأجل استثمار مباشر أوراق مالية رؤوس أموال أخرى -حساب رأس المال قصير الأجل - ذهب - اذونات مصرفية - القروض قصيرة الأجل - السهو والخطأ			

المصدر: رشيدة زاوية، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات و كيفية القيد فيه

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات منها عوامل داخلية وأخرى خارجية نذكرها على التوالي:[1]

أولا- العوامل الداخلية:

- **التضخم:** يسبب التضخم ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية فتقل الصادرات وتزيد الواردات كون أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمواطنين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.
- **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات والعكس في حالة انخفاض الدخل حيث يتراجع الطلب على الواردات.

ثانيا-العوامل الخارجية:

- **الاختلاف في أسعار الفائدة:** يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.[2]
- **سعر الصرف:** تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.[3]

[1] علاء الدين عماري و حكيم بوناصري، اثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،(غير منشورة)، شعبة علوم اقتصادية، تخصص: مالية ونقود، 2015-2016، ص:7.

[2] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص: 64.

[3] بسام الحجار، المرجع أعلاه، ص: 65.

الفرع الثاني: كيفية القيد في ميزان المدفوعات

إن تثبيت القيد في ميزان المدفوعات يستند إلى أسلوب القيد المزدوج والذي يعني إن كل عملية لها قيدان تسجل مرة بالجانب الدائن وفي نفس الوقت تسجل بالجانب المدين، على أساس أن القيد الأول هو نتيجة لعملية مستقلة في حين أن القيد الثاني هو لغرض التسوية المحاسبية. فكما عهد على تقسيم الفقرات ميزان المدفوعات إلى قسمين، الأول بما يعرف بفوق الخط والذي عادة ما يضم الفقرات التي تصنف على أنها أساسية وتلقائية بينما تدرج الفقرات الأخرى التي تصنف على أنها فقرات التسوية تحت الخط. [1]
والمثال الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-1): يوضح كيفية القيد في ميزان المدفوعات

تجارة السلع والخدمات	+40
تحويلات من جانب واحد	-60
رؤوس أموال حكومية طويلة الأجل	- 80
رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل	-20
الرصيد فوق الخط	- 120
ذهب	+ 40
عملات أجنبية	+60
قروض حكومية أجنبية قصيرة الأجل	+12
قروض خاصة أجنبية قصيرة الأجل	+ 4
رؤوس أموال وطنية خاصة قصيرة الأجل	+ 2
فقرة السهو و الخطأ	+ 2
الرصيد تحت الخط	+120

المصدر: نوزاد عبد الرحمن و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[1]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

من خلال المثال السابق يتبين أن هناك عجزا في الجزء الأول من ميزان المدفوعات والتي تمثل البنود التلقائية بمقدار 120 وذلك بسبب زيادة المدفوعات للأجانب عن المستلمات من الأجانب. نلاحظ أيضا أن هذا العجز والمساوي ل 120 سببه العجز الناتج من التحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال الحكومية والخاصة طويلة الأجل، حيث بلغت (- 160) إلا أن هناك فائضا في تجارة السلع والخدمات مقداره(+40) وبالجمع الجبري لهذين الرقمين وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى (120).[1]

المبحث الثاني : عموميات حول الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، لكونه يوضح المركز المالي لدولة ما اتجاه الدول الأخرى، ويعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التي ترتكز عليها العلاقات النقدية الدولية، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر القوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية .

وتكمن أهمية الميزان التجاري التي يكتسيها و دوره في التنمية الاقتصادية ومعرفة البلد ووضعيتها الاقتصادية من خلاله .

المطلب الأول : تعريف الميزان التجاري و أقسامه

الفرع الأول : تعريف الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريفه على أنه رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات. وهذا بالمعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدمه حاليا .[2]

- والميزان التجاري هو من أهم مكونات ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من الصادرات والواردات لبلد ما مع بقية دول العالم خلال مدة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والوسيطة والمنتجات الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود.[3]

[1] موسى مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[2] نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005 – 2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، (غير منشور)، جامعة محمد خيضر – بسكرة،2013 – 2014، ص: 23.

[3] بسام حجار، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

ويشكل رصيد الميزان التجاري، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا ما زادت قيم الصادرات السلعية على قيم الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، وإذا كان العكس فيكون قد حقق عجزا .

وهكذا تكون العلاقة بين صادرات وواردات البلد معبر عنها بالمعادلة التالية :

رصيد الميزان التجاري = إجمالي الصادرات لبلد ما – إجمالي واردات نفس البلد

– كما يمكن القول أن الميزان التجاري يمثل صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن لكل منهما أسعار متعددة، (pm و px) التي تمثل وأسعار الصادرات والواردات على التوالي، حيث تكون هذه الأخيرة بالعملة المحلية وتكون أسعار الصادرات تكون بالعملة الأجنبية.[1]

ويشكل الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، ويمكن أن يطلق عليه أيضا "الميزان التجاري الدولي".

ومما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من الدولة إلى خارجها، ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز.

الفرع الثاني : أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين متمثلان فيما يلي: [2]

- الميزان التجاري السلعي: أو كما يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية . بمعنى هو الذي يتم من خلاله تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات، ويعتبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية، حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية (أرز، طماطم، منسوجات، أجهزة كهربائية ....الخ) بقيد دائن، أما الواردات من السلع المادية (سيارات، معدات، قمح) بقيد مدين.
- الميزان التجاري الخدمي: ويسمى كذلك ميزان التجارة غير المنظورة، ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

[1] عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012 ، ص: 76.

[2] بورحلي خالد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 177.

الفرق بين الميزان التجاري الايجابي و الميزان التجاري السلبي:

يتمثل الفرق بين قسمي الميزان التجاري في التالي: [1]

الميزان التجاري الايجابي: هو الذي تكون فيه صادرات بلد ما من السلع والخدمات أكثر من وارداتها من السلع والخدمات، وهذا ما يسمى بالفائض في الميزان التجاري، وفي هذه الحالة يتسم اقتصاد هذه البلد بالاستقرار، وهناك أمثلة على ذلك مثل (الصين، ألمانيا، روسيا)

الميزان التجاري السلبي: هو الذي تكون فيه واردات بلد ما من السلع والخدمات أكبر من صادراتها، وهذا ما يسمى بالعجز في الميزان التجاري.

وفي هذه الحالة يتسم اقتصاد البلد بعدم الاستقرار، ولكن لا يجب أن نصنف ذلك بأنه سلبي ولكنه يعتبر حدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، وهذا يحدث في البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل (اليابان، البرازيل، المكسيك).

المطلب الثاني: حالات التوازن و العجز في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة و بصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى التوازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

الفرع الأول : حالة التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:[2]

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي

⇩

المنتجات المحلية

معناه:

الانتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

[1] الشيماء أمين علي الحديدي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 14

[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص ص: 124 , 125.

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (وهنا يتحقق توازن داخلي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

الفرع الثاني : حالة العجز في الميزان التجاري

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشية أعلى من مستواها، أي تستهلك أكثر مما تنتج، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدرتها، ما يتسبب في زيادة مديونياتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي وبالتالي تزايد حجم البطالة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.[1]

يحدث العجز في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان التجاري ويسمى عجزا عندما يتجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة مقارنة بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبيا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى أن يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في نسبة الصادرات والزيادة في الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات و الواردات،[2] في حين تزداد حدة العجز في ميزان تجاري الدول النامية نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الانتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.[3]

---

[1] دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 234.

[3] فليح حسن خلف، نفس المرجع أعلاه، ص: 236.

المطلب الثالث : أسباب الاختلال في الميزان التجاري و الأثر الاقتصادي له

الفرع الأول: أسباب إختلال الميزان التجاري

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالاضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية:

أولا: أسباب اقتصادية:

ومن هذه الأسباب نذكر:[1]

أ -**التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

ب -**أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

ت -**أسباب دورية:** وتشمل كافة التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي دمة تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومنها:

- الأزمات الاقتصادية المتكررة،
- تغيرات أذواق المستهلكين محليا و خارجيا،
- العوائق التجارية التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية.

[1] دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

ثانيا: أسباب غير اقتصادية:

والمتمثلة في ما يلي :[1]

أ -**عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي الى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

ب - **التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الانتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية .

ت - **الظروف السياسية:** كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

ث - **النمو الديمغرافي:** حيث أن زيادته ينتج عنه زيادة في الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية.

ج- **الإضرابات العمالية:** التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف وهذا يؤدي بالمقابل إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.

الفرع الثالث : الأثر الاقتصادي للميزان التجاري

بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري، فنلمس هناك أثرين متمثلين في الفائض والعجز بمعنى:[2]

انه بالرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزء من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال ويعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي، فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيم الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالعجز، وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية ويعني أيضا تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد ولتلبية حاجاته وزيادة صادراته.

---

[1] نفس المرجع أعلاه، ص: 122، بتصرف.

[2] نسيمة ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص : 25، 26، بتصرف.

ويمثل عجز الحساب الجاري تحويلا حقيقيا إلى الأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد من لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي.

وأخيرا إذا كان هناك توازنا أو فائضا في الميزان التجاري فإن هذا يشير إلى اعتماد الدولة على مواردها الذاتية، أما إذا كان عجز فهذا يشير إلى أن الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية.

المطلب الرابع: العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

تتضح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري من خلال ما يلي:[1]

في حال استيراد بلد ما فإنه يتم تسديد قيمة الواردات بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج حيث يقوم البلد المستورد بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية يؤدي إلى تغيير في سعر الصرف، وفي حالة عجز الميزان التجاري يعني أن الواردات تفوق الصادرات أي أن الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض ه ذه العملة وفي هذه الحالة فإن قيمة العملة المحلية تميل إلى الانخفاض مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، التي تستخدم في المعاملات.

ويحدث العكس في حالة الفائض أي أن الواردات تكون أقل من الصادرات وفي هذه الحالة يكون الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على العملات الأجنبية من طرف المقيمين وذلك يعني زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي يرتفع سعر صرف العملة المحلية.

ومع ذلك ضعف (قوة) قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر (أقل)، والعملة الأجنبية ترتفع (تنخفض) من جديد من خلال ظاهرة معاكسة.

كما يمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

[1] عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 97، بتصرف.

الشكل رقم (2-2): العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

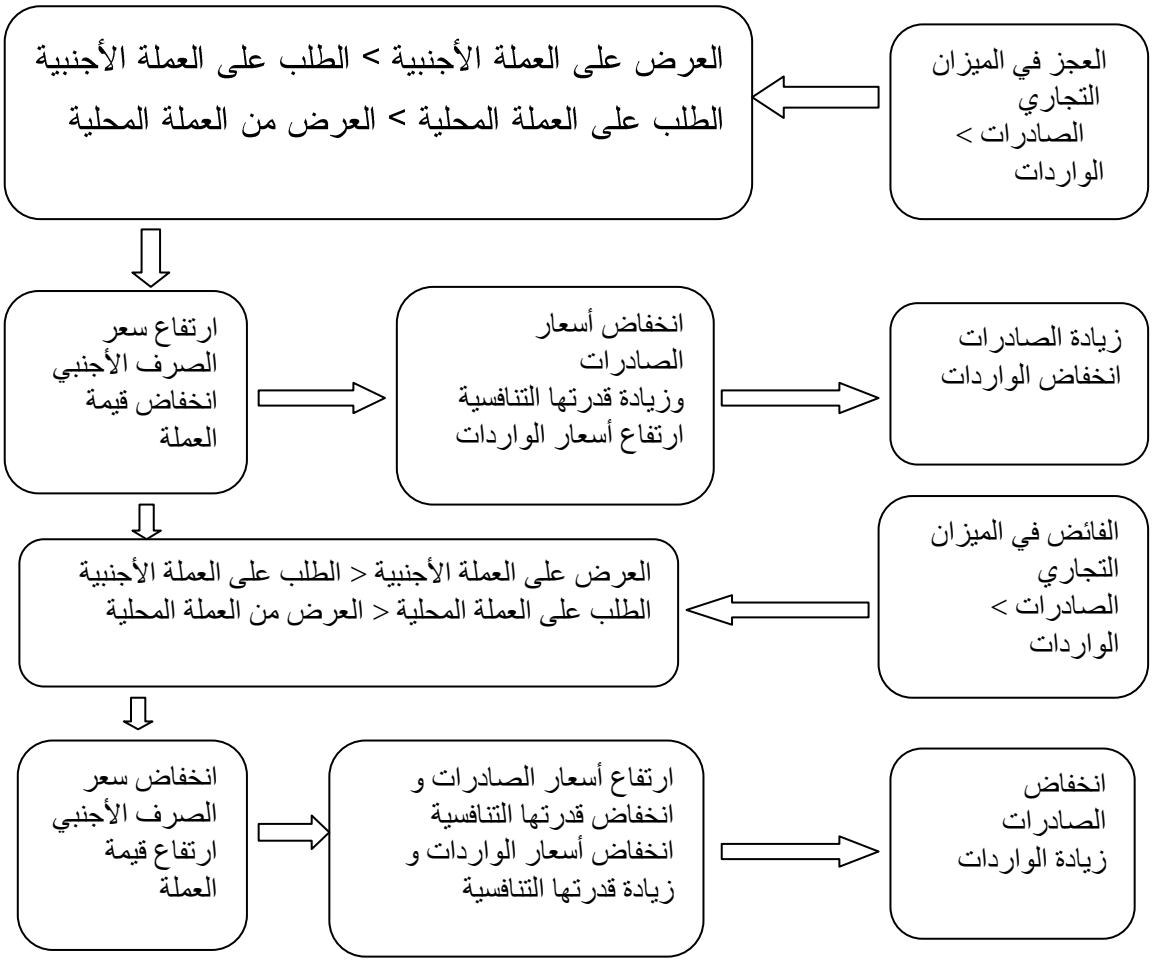

المصدر: دوغة الحسين، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في ه ذا الفصل يتضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يظهر من خلال المعاملات والتبادلات الاقتصادية بين الدول وتتمثل هذه الاختلالات في صورة عجز، حيث تلجأ الدول لمعالجته من خلال عدة أساليب من بينها إنتهاجها لسياسة انكماشية في حالة العجز وتضخمية في حالة الفائض، أو بتدخل السلطة النقدية وذلك من خلال قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة الوطنية.

أما الميزان التجاري فيعتبر أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في اقتصاد البلد المعني، أما العجز فهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، فبهذا يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة.

الفصل الثالث:

أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري

-الدينار الجزائري أنموذجا-

مقدمة الفصل:

سنحاول في هذا الفصل قياس اثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2001-2016)، حيث سنقوم بصياغة نموذج الدراسة ثم اختبار معنويته، لنتوصل الى نتائج فعالية تطبيق هذه السياسة على اقتصاد الجزائر.

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تحليل بنود الميزان التجاري الجزائري

المبحث الثاني: طريقة ومنهج الدراسة

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري

المبحث الأول: تحليل بنود الميزان التجاري الجزائري

إن الميزان التجاري الجزائري لا يختلف في هيكله عن باقي الدول الأخرى، إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر الذي يبين موقعها في المعاملات الدولية، ويظهر الدور الاستراتيجي الكبير للصادرات البترولية التي تمثل المصدر الأساسي لإيرادات الاقتصاد الجزائري.

وفيما يلي سنحاول توضيح ذلك من خلال دراسة الصادرات الجزائرية على شقين:

شق صادرات المحروقات وشق صادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: هيكل صادرات الجزائر

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتعرف على الهيكل أو التركيبة السلعية لصادرات الجزائر، ولتسهيل ذلك قسمنا هذا الجزء الى فرعين:

الفرع الأول: صادرات المحروقات

تتميز الصادرات الجزائرية بتركيزها على سلعة واحدة وهي النفط الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، حيث يعتمد الاخير هذا على عائدات المحروقات والذي يمثل ما نسبته %(95-97) من إجمالي الصادرات وهذا دليل على ارتباط الميزان التجاري بعوائد المحروقات (اقتصاد ريعي) دون البحث عن بدائل أخرى، مثل: الزراعة أو السياحة؛ والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (3-1): هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات المحروقات	18531	18109	23988	31548	45588	53608	59605	77192
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
صادرات المحروقات	44411	56143	71662	70571	63662	58362	33081	27887

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على:

- التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، سبتمبر2009، ص: 248.
- تقارير بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 13، ماي 2011، ص: 27.
- تقارير بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015، ص: 27.
- تقارير بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 37، مارس 2017، ص: 27.

متوفر على الرابط الالكتروني:

- http/www.bank-of-algeria.dz/htm/rapport.htm ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/02، 12:03.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ان:

هيكل الصادرات الجزائرية يتميز بالتركيز السلعي ذلك لكونه يعتمد بشكل كبير على منتوج واحد في التصدير وهو المحروقات المتمثلة في البترول الخام، غاز البترول المميع، مواد البترول المكررة، الكوندونسا، الغاز الطبيعي المميع والغاز الطبيعي (انظر الملحق رقم 01)، حيث مثلت صادراتنا من المحروقات الى الخارج 97% من اجمالي الصادرات وذلك بسبب الارتفاع المتزايد لأسعار البترول، الى غاية سنة 2013 انخفضت الى 96% لتصل الى 93% سنة 2016 نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط الى 44 دولارا للبرميل.

الفرع الثاني: صادرات خارج المحروقات

نلاحظ ان الصادرات خارج المحروقات تتكون من المواد الغذائية (كالتمور، البطاطا وبعض المشروبات الغذائية والمعدنية)، المواد الأولية (كالفوسفات، بقايا الورق، الملح...)، المواد نصف المصنعة (كالأسمدة والورق والكرتون)، السلع الوسيطة التي تدخل في الزراعة أو بما تسمى التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية مثال ذلك (أدوات الحفر والتنقيب و قطع غيار المحركات والآلات...) وبعض السلع الاستهلاكية (كالأدوية، مواد التعليب والتغليف، جرائد، عطور...).

وفيما يلي توضيح ما تم ذكره في الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): يوضح هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال (2001-2016)

الوحدة: مليون دولار امريكي

الصادرات	صادرات خارج المحروقات					
السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية
2001	30	39	413	22	14	42
2002	2572	132	2186	139	1649	4146
2003	47	49	316	1	35	29
2004	66	97	430	-	15	50
2005	67	134	656	-	14	36
2006	73	195	828	-	43	44
2007	92	153	988	-	34	44
2008	121	340	1390	-	34	69
2009	113	170	692	-	49	25
2010	305	165	1089	-	33	27
2011	305	162	1495	-	16	36
2012	357	167	1519	-	18	30
2013	314	108	1608	-	18	25
2014	402	110	2350	2	10	15
2015	239	105	1685	-	11	17
2016	327	84	1299	-	18	53

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على:

- التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص:248.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 30، جوان 2015، ص: 28.

كما نلاحظ أن مصدر الإيراد الكبير في صادرات خارج المحروقات هو المواد نصف المصنعة، يليها الباقي من السلع كالتجهيزات الصناعية والمواد الأولية في الترتيب، اما فيما يخص المنتجات الفلاحية فقد كانت قيمتها ضعيفة جدا إلى شبه منعدمة لربما كان السبب وراء ذلك تغافل السلطات عنها وعدم وضع إستراتيجية واضحة تنمي هذا القطاع، والشكل الموالي يوضح التركيبة السلعية والنوعية للصادرات الجزائرية.

الشكل رقم (3-1): يوضح التركيبة السلعية والنوعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2016)

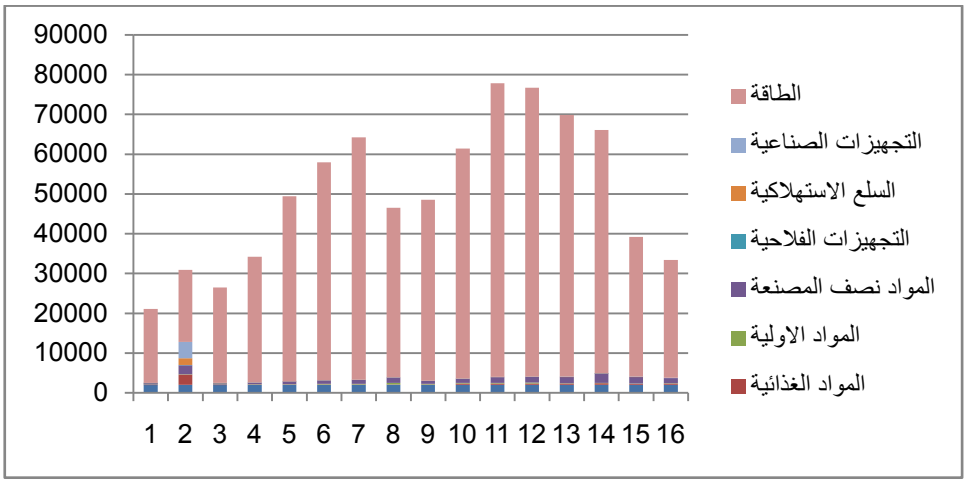

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (3-4).

كما وأنه تجب الاشارة في الشكل الى عنصر الطاقة- البترول ومشتقاته- المبين في الشكل أعلاه، باعتباره يمثل النسبة الاكبر من بين السلع الاخرى المكونة لصادرات الجزائر.

إذا نستنتج أن الصادرات خارج المحروقات تمثل جزءا ضئيلا من إجمالي الصادرات، بينما لا تزال المحروقات تمثل اكبر حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية.

المطلب الثاني: هيكل واردات الجزائر

باعتبار أن الجزائر تتميز بالتركيز السلعي في التصدير، الا أن وارداتها تتميز بالتنويع السلعي لكونها تستورد بكميات كبيرة خاصة فيما يخص السلع الاستهلاكية كالأدوية، التجهيزات الصناعية، تليها المواد نصف المصنعة كالأوراق و الكرتون، المنتوجات الغذائية كالقمح والحبوب والسكر بنفس الترتيب تقريبا، بالإضافة الى بعض المواد الطاقوية و التجهيزات الفلاحية، و الشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-2): يبين التركيبة السلعية والنوعية للواردات الجزائرية للفترة (2001-2016)

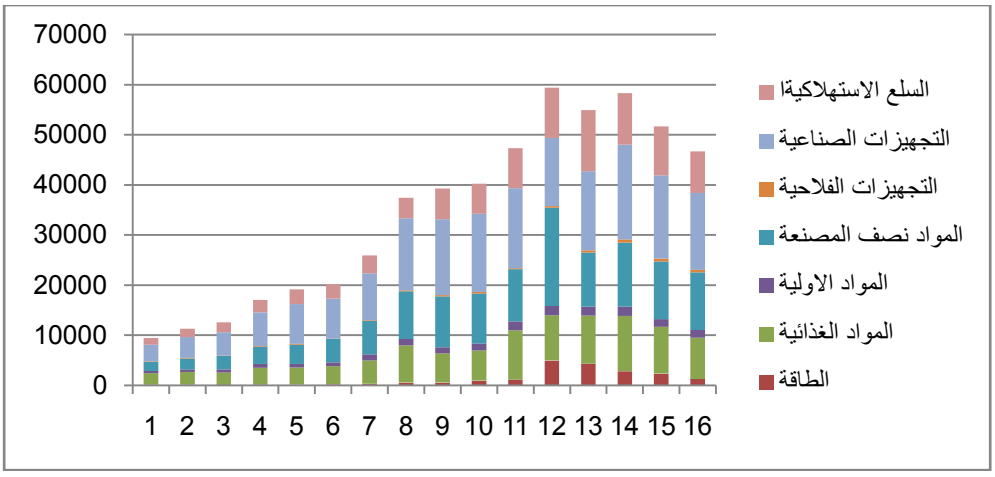

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملحق رقم (02)

بناء على معطيات الملحق رقم (02) والشكل رقم (04) نلاحظ ان سلع التجهيزات الصناعية في الترتيب الاول حيث وصلت الى اعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة بلغت 18906 مليون دولار، لتتراجع

الى 15934 مليون دولار سنة 2016. تليها في الترتيب المواد نصف المصنعة التي بلغت سنة 2014 قيمة 12740 مليون دولار ولكنها تراجعت سنة 2016، أما في المرتبة الثالثة فنجد السلع الاستهلاكية التي واصلت الارتفاع الى غاية 2014 حيث شهدت اعلى قيمة لها ب 18906 مليون دولار، واحتلت المنتجات الغذائية المرتبة الرابعة في التصنيف بقيمة 11005 مليون دولار في 2014 وهي أعلى ذروة لها. أما فيما يخص المواد الاولية والطاقة فاحتلتا المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي بنسب ضعيفة إلى شبه منعدمة تقريبا.

ويعود سبب ارتفاع قيمة الواردات من هذه السلع إلى ارتفاع استهلاكها كونها مواد أساسية بالنسبة للفرد الجزائري بالإضافة الى ضعف القطاع الانتاجي الخاص بهذه المواد.[1]

المطلب الثالث: تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري (2001-2016)

لتحليل تطور وضعية الميزان التجاري سنقوم بتحليل الصادرات والواردات الجزائرية تمهيدا لتحليل رصيد الميزان التجاري عبر الفروع الآتية.

الفرع الأول: تطور صادرات و واردات الجزائر

عرفت الصادرات الجزائرية نموا متزايدا خلال فترة الدراسة وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-3): يمثل تطور صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرت f.o.b*	19091	18700	24465	32217	46495	54792	60917	79146
الواردات	9482	11314	12606	17954	20357	21456	27439	37993
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الصادرت f.o.b	45477	57762	73802	72620	65823	61172	35138	29668
الواردات	39297	40212	47300	50376	54903	58330	51646	46727

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على:

- التقرير السنوي 2003، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2004، ص: 248.
- التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص: 248.
- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 13، ماي 2011، ص: 28.
- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 36، ديسمبر 2016، ص: 28.

[1] عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص 112.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ تذبذبا في حصيلة الصادرات خلال الفترة (2001-2010) كانت في الغالب تميل إلى الارتفاع بسبب انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي بحيث بلغت الصادرات سنة 2010 قيمة 57762 مليون دولار لتواصل الارتفاع الى غاية سنة 2013 حيث تراجعت الى 65823 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة.

أما بالنسبة للواردات فقد شهدت ارتفاعا متزايدا خلال فترة الدراسة وهذا يعزى الى ارتفاع الاجور بسبب برامج الاصلاح و الانعاش الاقتصادي وكذا غياب الانتاج المحلي.

الفرع الثاني: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري

شهد الميزان التجاري الجزائري نموا مستمرا خلال الفترة (2001-2008) وكانت أعلى قيمة حققها سنة 2008 ب 41153 مليون دولار، نتيجة ارتفاع اجمالي الايرادات من المحروقات (أنظر الملحق رقم 01) خلال هذه السنوات وهذا بسبب ارتفاع اسعار النفط الى 89.96 دولار للبرميل حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 2.08%. لينخفض رصيده بعدها إلى 6180 مليون دولار سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة العالمية في 2008، ليتعافى من جديد سنة 2010 بمبلغ قدر ب 17550 مليون دولار وبنسبة تغطية بلغت 1.43%. كما سجل الميزان التجاري بعد هذه السنة تذبذبا غلب عليه طابع الانخفاض ليسجل عجزا سنة 2016 ب 17059 مليون دولار اي ما يعادل ارتفاع طفيف ب 0.24% المسجل خلال سنة 2015. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-4): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزان التجاري	9609	7386	11859	14236	26138	33336	33478	41153
نسبة التغطية%	2.01	1.65	1.94	1.79	2.28	2.55	2.22	2.08
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري	6180	17550	26502	22244	10920	2242	-16508	-17059
نسبة التغطية%	1.15	1.43	1.56	1.44	1.19	1.04	0.68	0.63

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (05)

المبحث الثاني: منهج وأدوات الدراسة

في هذا المبحث سوف نتطرق الى طريقة جمع البيانات التي نحتاجها في الدراسة، وكذلك المصادر التي استمدت منها المعلومات، بالإضافة الى ادوات الدراسة والأساليب الاحصائية والقياسية التي سيتم استخدامها للحصول على النتائج.

المطلب الأول: المنهج المستخدم في الدراسة

كان من الضروري الاحاطة بمجتمع وعينة الدراسة وكذا حجم الدراسة للوصول الى الأهداف المبتغاة، نضيف الى ذلك طبيعة متغيرات الدراسة و الأساليب الاحصائية المستخدمة.

الفرع الأول: تحديد وصياغة نموذج الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على نموذجين بحيث ندرس أولا أثر تخفيض سعر الصرف و اسعار النفط كمتغيرين مستقلين على الصادرات كمتغير تابع، ثم نقوم كذلك بدراسة أثر تخفيض سعر الصرف ومؤشر اسعار الاستهلاك والتاتج الداخلي الخام كمتغيرات مستقلة على الواردات كمتغير تابع.

أولا- التعريف بمتغيرات الدراسة:

الصادرات (x): وهي عبارة عن اجمالي السلع والخدمات المباعة من الجزائر إلى نظيرها التجاري.

الواردات(m): هي عبارة عن اجمالي السلع والخدمات المشتراة والمستوردة من قبل الجزائر لتغطية الاستهلاك المحلي.

سعر الصرف(Tc): وهو عبارة عن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

اسعار النفط (Pp): اي سعر البرميل خلال فترة الدراسة ويكون مقوما بالدولار الامريكي.

مؤشر أسعار الإستهلاك (IPc): وهو مؤشر يقيس مستوى اسعار المنتجات المستهلكة.

الناتج الداخلي الخام (PIB): مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لاجمالي السلع لاجمالي السلع والخدمات التي انتجت داخل حدود الدولة.

ثانيا- تحديد الشكل الرياضي لدالة الصادرات:

في هذا النموذج ندرس الأثر الذي يتجلى من تخفيض قيمة العملة على الصادرات، ونختبر ذلك لنصل في النهاية إلى توافق النتيجة مع النظرية الاقتصادية أو عدمها، والتي تقول ان تخفيض سعر الصرف له ثر ايجابي على حجم الصادرات، ومن اجل اثبات او نفي هذا الأثر استخدمنا الصادرات الجزائرية كمتغير تابع وسعر الصرف بالدينار مقابل الدولار الامريكي كمتغير مستقل هو وسعر النفط، و بذلك تكون صياغة العلاقة الاقتصادية على الشكل الرياضي:

حيث:

x: الصادرات الجزائرية بالدولار الامريكي

$\beta 0، \beta 1، \beta 2$: معلمات النموذج وفي هذه الحالة هي عبارة عن مرونات

tc: سعر الصرف بالدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي

Pp: سعر النفط بالدولار الامريكي

εi: بواقي تقدير دالة الصادرات

ثالثا- تحديد الشكل الرياضي لدالة الواردات:

و بهذا الصدد سندرس اثر تخفيض قيمة العملة على الواردات، آخذين سعر الدينار الجزائري ومؤشر الاستهلاك المحلي والناتج الداخلي الخام كمتغيرات مستقلة والواردات الجزائرية كمتغير تابع، لتتشكل لنا العلاقة الرياضية على النحو التالي:

حيث:

m: الواردات الجزائرية

$\beta 0$: معلمات النموذج وفي هده الحالة تعبر عن مرونات

tc: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

IPc: مؤشر اسعار الاستهلاك في الجزائر

PIB: الناتج الداخلي الخام

εi: بواقي تقدير النموذج

الفرع الثالث: مصادر جمع البيانات

تمت عملية جمع البيانات والمعطيات عن متغيرات الدراسة خلال الفترة (2001-2016) لكل من نموذج الصادرات والواردات من المصادر الرسمية التالية:

تقرير بنك الجزائر السنوي، النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

كما قدر حجم العينة ب 16 مشاهدة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى الأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل واختبار الفرضيات بالإضافة الى معرفة البرامج المستخدمة.

حيث اعتمدنا في دراستنا القياسية على طريقة المربعات الصغرى العادية "OLS" هي عبارة عن تحديد رياضي للانحدار الخطي، والتي تعطي الخط الذي يمثل أحسن تمثيل للانحدار والقاعدة الأساسية في هذه الطريقة تقوم على مبدأ تدنئة مجموع مربعات انحراف القيم الفعلية عن القيم المقدرة.

والنموذج المستخدم في الدراسة هو نموذج الانحدار الخطي المتعدد، الذي يعبر عن دراسة العلاقة بين اكثر من متغيرين، بحيث يفسر التغير في المتغير التابع بعدد من المتغيرات المستقلة.

$$y = f(x1i,\ x2i,\ x3i,..)$$

$$y = a + bx1i + cx2i$$

كما تم الاعتماد في اختبار الفرضيات وتفسير تطور المتغيرات على برنامج "EVIEWS 9 " الذي يجمع بين الاحصاء والقياس.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري

سوف نقوم باختبار اثر تخفيض قيمة الدينار على الصادرات، ثم على الواردات كل على حدة، لنتوصل في النهاية الى الأثر الكلي لتخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري.

المطلب الأول: الدراسة القياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الصادرات

الفرع الأول: الدلالة الاحصائية للنموذج

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى كانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (3-5): يبين نتائج تقدير نموذج دالة الصادرات

$$\log(x) = 10.01 - 0.65log(tc) + 0.86log(Pp)$$

المتغير المفسر	القيمة	القيمة الاحتمالية
الثابت C	10.01	0.0000
سعر الصرفTc	- 0.65	0.0003
سعر النفط Pp	0.86	0.0000
اختبار فيشرF (prob	0.0000	
معامل التحديد R^2	0.98	
معامل التحديد المعدل $\bar{R}$	0.97	

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 09

ان ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض قيمة الصادرات بنسبة 0.65%، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة اي انه اذا ارتفع سعر صرف الدولار تنخفض قيمة الدينار الجزائري، ما يترتب عليه تنازل الاجانب على قدر اقل من عملاتهم للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية ما يجعل اسعار الصادرات الجزائرية اكثر جاذبية بالنسبة للأجانب،. في حين ان ارتفاع سعر البرميل بنسبة 1% سوف يؤدي الى ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية وهذا مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ، اي انه اذا ارتفع سعر البترول سوف تزيد قيمة الصادرات وهذا راجع الى عدم تنوع الجهاز الانتاجي.

الفرع الثاني: اختبار معنوية المعالم

نلاحظ من خلال الجدول ان القيمة الاحتمالية لكل من الثابت ومعلمتي النموذج اقل تماما من 0.05 وهذا يدل على ان المعلمات معنوية، وإحصائيا المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع، أي:

Prob(0.000)< 0.05

Prob(0.003)< 0.05

Prob(0.000)< 0.05

1) **المعنوية التفسيرية للنموذج:** يشير معامل التحديد يساوي 98% أي ان المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بينما 2% تفسره عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج. كما ان معامل الارتباط يساوي 0.98 لذا فهو يشير الى وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

2) **المعنوية الكلية للنموذج:**

من خلال مخرجات برنامج نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0.000 وهي اصغر من مستوى المعنوية 5%، اي: 0.05 > 0.000(prob)

وهذا يدل على معنوية النموذج ككل.

الفرع الثالث: اختبار مشكلة الإرتباط الذاتي

لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج يتوجب علينا مراعاة قيمة احصائية (**Durbin Watson**)

DW= 1.28

بما ان: عدد المشاهدات (n) = 16

عدد المتغيرات المستقلة (k) = 2

وبعد تحديد الحد الاعلى والحد الادنى لإحصائية (Dw) بالرجوع الى الجدول الإحصائي وجدنا ان

dl=0.98

du=1.54

و بالاعتماد على الشكل الآتي نستخرج قيمة احصائية (Dw):

الشكل رقم (3-3): يوضح كيفية اتخاذ القرار بخصوص الارتباط الذاتي للاخطاء لنموذج الصادرات

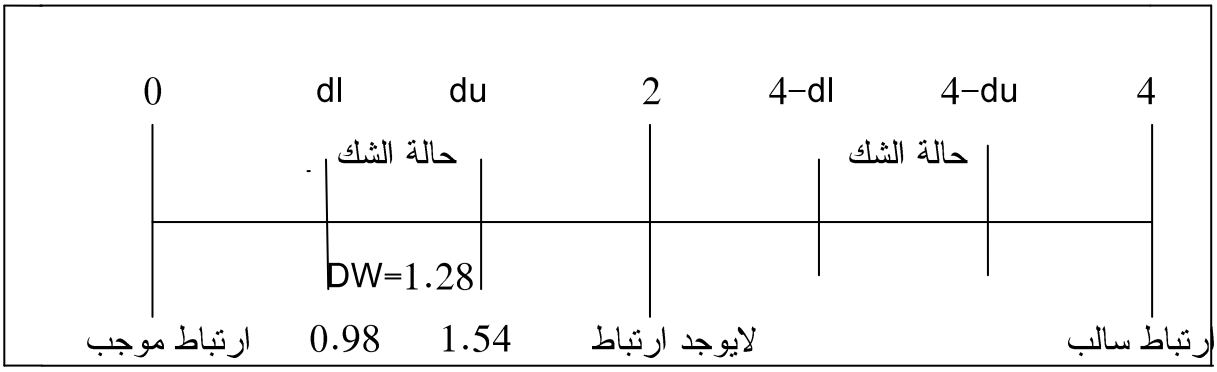

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول الاحصائي ل (Durbin watson)

حيث وجدنا ان قيمة (Dw) تنتمي الى المجال [0.98 -1.54] وهي منطقة الشك او عدم اتخاذ قرار بوجود ارتباط ذاتي، ولتاكيد ذلك نقوم باختبار (Breusch Godfry) لنتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (3–6): يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة للصادرات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.706668	Prob. F(2,11)	0.5144
Obs*R-squared	1.821701	Prob. Chi-Square(2)	0.4022

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

لدينا: prob(F)= 0.514

وبما ان اختبار x^2 ينص على:

$$\epsilon t = \rho \epsilon t - 1 \begin{cases} \text{H0}: \rho = 0 \text{ عدم وجود ارتباط} \\ \text{H1}: \rho \neq 0 \text{ وجود ارتباط ذاتي} \end{cases}$$

Prob(F)= 0.514 > 0.05

اذا بما ان القيمة الاحتمالية لفيشر F اكبر من مستوى المعنوية 5%، نقبل الفرضية H0 التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء ومنه فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الفرع الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي

(prob)0.73 > 0.05

من خلال الملحق رقم (03) والمقارنة بين القيمة الاحتمالية لفيشر F و مستوى المعنوية 5% يظهر جليا أن بواقي التقدير تتبع توزيعا طبيعيا بالاعتماد على احصائية (Jarque_Bera) التي تساوي 0.73 وهي اكبر تماما من0.05.

الشكل رقم (3–4): يوضح ان نموذج الصادرات يتبع التوزيع الطبيعي

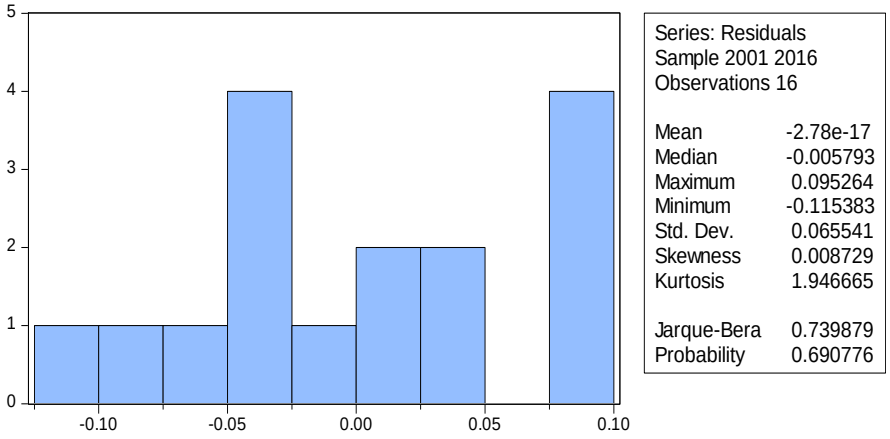

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات EVIEWS 09

المطلب الثاني: الدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الواردات

الفرع الاول: الدلالة الاحصائية للنموذج

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى كانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (3-7): يبين نتائج تقدير نموذج دالة الواردات

$$\log(x) = -1.03 + 0.02\log(tc) - 0.03\ log(iPC) + 1.23log(PIB)$$

المتغير المفسر	القيمة	القيمة الاحتمالية
الثابت C	-1.03	0.30
سعر الصرفTc	0.02	0.90
مؤشر أسعار الاستهلاك iPC	-0.03	0.69
الناتج الداخلي الخام	1.23	0.000
اختبار فيشرF (prob)	0.000	
معامل التحديد R^2	0.97	
معامل التحديد المعدل $\bar{R}$	0.96	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 09

اذا ارتفع سعر صرف الدينار بنسبة 1% فان قيمة الواردات ترتفع بنسبة 0.026% و هذا في ظل ثبات العوامل الأخرى، اي انه اذا ارتفع سعر صرف الدولار فان قيمة الدينار سوف تنخفض، اما اذا ارتفع مؤشر سعر الاستهلاك بنسبة 1% مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض قيمة الواردات بنسبة 0.03%، في حين ان ارتفاع الناتج الداخلي الخام للفرد بنسبة 1% سوف يؤدي الى زيادة حجم الواردات بنسبة 1.23 % وهذا في ظل ثبات العوامل الأخرى.

الفرع الثاني: اختبار معنوية المعالم

نلاحظ من خلال الجدول ان القيمة الاحتمالية لكل من الثابت ومعلمات النموذج اكبر تماما من 0.05 وهذا يدل على ان المعلمات غير معنوية، وإحصائيا المتغيرات المستقلة لا تؤثر في المتغير التابع، أي:

Prob(0.30) > 0.05

Prob(0.90) > 0.05

Prob(0.69) > 0.05

1) القدرة التفسيرية للنموذج:

يشير معامل التحديد الى 0.97 أي ان المتغيرات المستقلة تفسر 97% من المتغير التابع بينما 3% تفسره عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج. كما ان معامل التحديد المعدل يشير الى 96%.

2) **المعنوية الكلية للنموذج:**

من خلال مخرجات برنامج "EVIEWS 09" نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية 5%، اي: 0.05 > 0.000(prob)

وهذا يدل على ان النموذج معنوي.

الفرع الثالث: اختبار مشكلة الإرتبلط الذاتي

لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج يتوجب علينا مراعاة قيمة احصائية (**Durbin Watson**) **DW=1.45**

بما ان: عدد المشاهدات (n)= 16

عدد المتغيرات المستقلة (k) = 3

تم تحديد الحد الاعلى والحد الادنى لإحصائية (Dw) بالرجوع الى الجدول الإحصائي وجدنا ان:

dl=0.86

du=1.73

و بالاعتماد على الشكل الآتي نستخرج قيمة احصائية (Dw).

الشكل رقم (3-5): يوضح كيفية اتخاذ القرار بخصوص الارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة للواردات

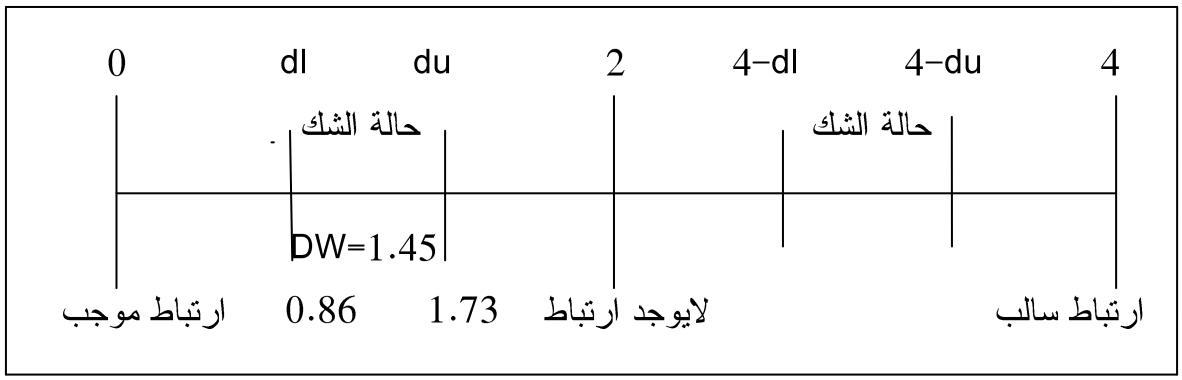

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول الاحصائي ل(Durbin watson)

بما ان قيمة (DW) تنتمي الى المجال [0.86-1.73] بمعنى انها اقل من الحد الادنى لإحصائيةDW و هي منطقة الشك اي عدم الجزم بأي قرار. ولتأكيد ذلك قمنا باستخدام اختبار (Breusch Godfry) والنتائج كانت كالتالي:

الجدول رقم (3–9): يوضح نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة للواردات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.770509	Prob. F(3,9)	0.5390
Obs*R-squared	3.269622	Prob. Chi-Square(3)	0.3519

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات EVIEWS 09

لدينا: prob(F)= 0.539

وبما ان اختبار x^2 ينص على:

$\epsilon t = \rho \epsilon t - 1$

- H0 :ρ =0 عدم وجود ارتباط
- H1 :$\rho \neq 0$ وجود ارتباط ذاتي

Prob(F)= 0.53 > 0.05

اذا بما ان القيمة الاحتمالية لفيشرF اكبر من مستوى المعنوية 5%، نقبل الفرضية H0 التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء ومنه فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الفرع الرابع: اختبار التوزيع الطبيعي

من خلال الملحق رقم (03) والمقارنة بين القيمة الاحتمالية لفيشر ومستوى المعنوية 5% يظهر جليا ان بواقي التقدير تتبع توزيعا طبيعيا و تم التحقق من ذلك بالاعتماد على احصائية (Jarque_Bera) التي تساوي1.83 وهي اكبر من 0.05.

الشكل رقم(3–6) : يوضح ان نموذج الواردات يتبع توزيعا طبيعيا

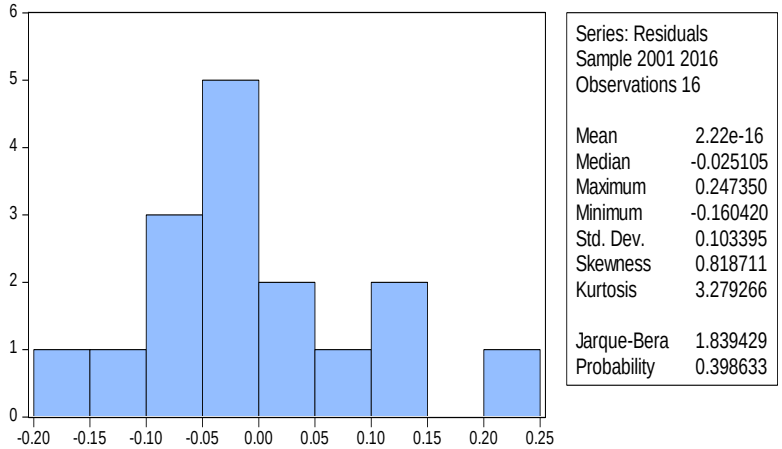

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات EVIEWS 09

خلاصة الفصل:

بعد تعرفنا على التركيبة السلعية للميزان التجاري الجزائري، توصلنا الى ان هيكل صادرات الجزائر يعتمد و بشكل كلي على المحروقات، أي أنه رهين تقلبات أسعار النفط، كما أن وارداتها لا تتمتع بمرونة الطلب عليها. وعليه ولتحسين وضعية ميزانها التجاري تبنت سياسة تخفيض الدينار من أجل تشجيع صادراتها و إحلال وارداتها.

وبعد اجراء الدراسة القياسية باستخدام برنامج" EVIEWS 09" وباستخدام طريقة المربعات الصغرى "OLS"، توصلنا إلى أن سياسة تخفيض قيمة الدينار لم تكن ناجعة مقارنة بالأهداف المنتظرة و المسطرة، ذلك لعدم تحقق شروط نجاحها. وهذا عكس ما تمليه النظرية الاقتصادية "تشجيع الصادرات وإحلال الواردات".

خاتمة عامة

خاتمة:

يعتبر سعر الصرف من أهم المواضيع التي تولي له مجمل الدول أهمية كبيرة لما له من آثار على مختلف المؤشرات الاقتصادية و التوازنات الخارجية حيث تمثل هذه الأخيرة ميزان المدفوعات و الميزان التجاري، بإعتباره من أهم مكوناته.

حاولنا من خلال هذه الدراسة الاجابة على الإشكال المتمثل في أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري و واقع تطبيقها في الجزائر. حيث تم تفريع هذه الاشكالية إلى اشكاليات فرعية حاولنا الاجابة عنها باختبار صحة الفرضيات المطروحة.

بناء على هذا و بالاعتماد على الفرضيات السالفة الذكر، و بعد التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية لسعر الصرف و سياسة تخفيض قيمة العملة و الميزان التجاري، توصلنا إلى مجموعة من النتائج و هي كالآتي:

نتائج الدراسة:

- سعر الصرف أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب عليه و تتمثل أهم أشكال سعر الصرف في سعر الصرف الاسمي و سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف التقاطعي و سعر الصرف التوازني، و يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل منها: كمية النقود، أسعار الفائدة، معدل التضخم و ميزان المدفوعات،
- المورد الأساسي للعملة الصعبة في الجزائر هو الإيرادات من صادرات المحروقات، و بالتالي لا يمكن للتخفيض في قيمة الدينار أن ينجح في ظل أحادية الصادرات التي لا يتحكم في أسعارها من طرف الدولة المنتجة،
- شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات إصلاح الاقتصاد المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في الجزائر،
- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري الجزائري و التوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، حيث أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية أن لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري و أسعار البترول تأثير واضح على تحسين وضعية الميزان التجاري، و أن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، و ليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري و يمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات،
- عدم التوافق بين الاختلال في الميزان التجاري الجزائري الذي يصنف على أنه اختلال هيكلي و طبيعة سياسة التخفيض باعتبارها إجراء مؤقت و ظرفي، و هذا ما أدى إلى ضعف تأثير هذه السياسة على الميزان التجاري،

- لم تحقق الجزائر الأهداف التي كانت تسعى إليها من خلال اتباع سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الاصلاحات،
- عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري أدت إلى حدوث ما يشبه الحلقة المفرغة بحيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما يؤدي إلى حدوث تضخم داخلي مستورد، و الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للعملة، و بالتالي تخفض العملة من جديد.

إثبات صحة الفرضيات:

تم طرح ثلاث فرضيات لإثبات صحتها من عدمها، و بعد الدراسة النظرية و القياسية توصلنا إلى النتائج التالية بخصوص هذه الفرضيات و هي كالآتي:

الفرضية الأولى: بالنسبة لهذه الفرضية يعتبر تخفيض قيمة العملة أداة فعالة و ذات علاقة مؤثرة ومباشرة بالميزان التجاري الجزائري، هي **فرضية مرفوضة.**

الفرضية الثانية: التخفيض في قيمة الدينار يؤثر بشكل طردي على صادرات الجزائر و بشكل عكسي على وارداتها، **فرضية مرفوضة.**

فقد أثبتت دراستنا هذه أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري له أثر سلبي على صادرات و واردات الجزائر وهذا عكس النظرية الاقتصادية التي تنص على ان تخفيض قيمة العملة يشجع الصادرات و يقلل من الواردات"

الفرضيةالثالثة: التخفيض في قيمة الفرضية يحسن من وضع الميزان التجاري الجزائري، **نرفض** هذه الفرضية بمعنى أن هذه السياسة غير ناجعة في الجزائر ذات الاقتصاد الريعي و التي تعتمد كليا على صادراتها النفطية، بل تكون مجدية فقط في حالة الدول المتقدمة ذات الجهاز الانتاجي المرن.

اذا فمن خلال اختبارنا لصحة الفرضيات يمكننا أن نصل إلى صياغة إجابة لإشكالية البحث الرئيسية ودلك بأن تخفيض قيمةالدينار له أثر سلبي على صادرات و واردات الجزائر.

التوصيات:

بعد عرض الاطار النظري و التطبيقي القياسي و استخلاص نتائج الدراسة، تمكنا من اقتراح جملة من التوصيات التي قد يساهم تطبيقها في معالجة الاختلال الهيكلي في اقتصاد الجزائر من خلال إجراء اصلاحات حقيقية تمس قلب الاقتصاد الجزائري و ذلك ب:

- إن ما يحتاجه الاقتصاد الجزائري لمعالجة الإختلال في الميزان التجاري هو توسيع و زيادة حجم طاقته الإنتاجية بما يسمح بإنتاج منتجات تستطيع أن تحل محل الواردات و إنتاج سلع أخرى تكون مقبولة أكثر في الأسواق العالمية من حيث أسعارها و درجة جودتها و عدم الإعتماد التام

على ايرادات الصادرات من المحروقات حتى يتمكن من إحلال الواردات و زيادة الصادرات لتحقق النتيجة المرجوة من التخفيض،

- يجب الأخذ بسياسة أسعار الصرف التي تناسب ظروف الدولة و تقلل من تكاليف الاصلاح و تحافظ على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية،
- بغية ضمان فاعلية التخفيض، لابد من استخدام أدوات السياسة المالية لضمان خفض الإنفاق المحلي و أدوات السياسة النقدية للسيطرة على عرض النقود بشكل لا يؤدي إلى جنوح الأسعار إلى مستويات غير معقولة، تؤخذ كأحد الآثار المتوقعة للتخفيض، و بخلاف ذلك سوف تبطل فاعلية سياسة التخفيض،
- يجب على الدولة التي تخفض عملتها أن تحاول بقدر المستطاع عدم تكرار هذه العملية لسنوات متعاقبة، و ذلك لأن هذا الاجراء سوف يفقد ثقة المستثمرين الأجانب و المحليين بالعملة المحلية لهذا البلد المخفض لعملته،
- يجب على الدولة التي اتخذت اجراء التخفيض أن تدرس هذا القرار جيدا و هل بالمستطاع الرجوع إلى سعر الصرف القديم عند زوال الأزمة.

آفاق الدراسة:

لا شك أن هناك كثير من الأفكار التي أفرزها الموضوع و التي قد لم نتعرض بالمعالجة و التحليل، بحيث انصب تركيزنا في بحثنا هذا على أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري. لذا نقترح بعض المواضيع التي نرها جديرة أن تكون إشكاليات لمواضيع و أبحاث أخرى و منها:

- أثر الدينار الجزائري على التوازنات الداخلية،
- تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على المديونية الخارجية،
- دور السياسة النقدية في معالجة تقلبات أسعار النفط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. السيد محمد أحمد السريتي و محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي- صندوق النقد الدولي- مؤسسة التنمية الدولية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

2. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.

3. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1 ، عمان – الأردن، 2004.

4. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، 2005.

5. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، 2010.

6. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، ط 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010-2011.

7. موسى مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

8. نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.

ثانيا: البحوث العلمية

1. الداوي اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، حالة الجزائر، للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، (غير منشور ة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015-2016.

2. العربي حسن و حمو يعيش محمد، اثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على العائدات النفطية، حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، (غير منشورة) جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016_2017.

3. العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة(1990-2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم تجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014 -2015.

4. بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

5. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، (غير منشورة)، جامعة وهران، 2012-2013.

6. حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2008 – 2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2014 – 2015.

7. بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني" دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2013-2014.

8. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها – دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية،(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014_2015.

9. دوغة الحسين، اثر تغيرات سعر الضرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) دراسة تحليلية قياسية، م ذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد كمي، 2016- 2017.

10. سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري- حالة الجزائر، 1990-2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر، (غير منشورة) جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2012-2013.

11. رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن و اختلال ميزان المدفوعات في الدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990 – 2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014-2015.

12. صالحي فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية)، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015-2016.

13. عبد الجليل هجيرة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، حالة الجزائر_ م ذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2011 _2012.

14. عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري، م ذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015_2016.

15. علاء الدين عماري و حكيم بوناصري، اثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،(غير منشورة)، شعبة علوم اقتصادية، تخصص: مالية ونقود، 2015-2016.

16. لعفو عبد القادر و العبادي إبراهيم، أثر تغيرات سعر الصرف على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة 2013-2000، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، (غير منشورة)، جامعة أحمد دراية- ادرار، 2016-2017.

17. محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، قدمت هذه الدراسة لاستكمال متطلبات الماجستير في إدارة الأعمال، (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

18. مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2010-2011.

19. نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005 – 2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيض ر- بسكرة، 2013.

ثالثا: منشورات

1. الشيماء أمين الحديدي و آخرون، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الفترة (1985 _2015) دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي.

2. بضياف صالح، أداء وسيط التبادل التجاري على وضعية التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر- جامعة البليدة 2، 2015-2016.

3. بورحلي خالد و آخرون، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1986- 2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية- عدد 2015/01.

4. تماضر جابر البشير الحسن، قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان" للفترة (1970-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، الجزء الثاني، 2015.

5. حسن توكل أحمد فضل، أثر السياسة النقدية و المالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان 1980-2014، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، (منشورة)، المجلد01، العدد02، جامعة الحدود الشمالية، 2016.

6. شعيب بونوة و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (منشورة)، العدد2011،5.

7. فرد أم الخير و مصار منصف، تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة تطبيقية على الجزائر (1970- 2014)، جامعة الجزائر 3، مأخوذ من مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد الأول، العدد الثاني و الثلاثون أكتوبر/2017.

8. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، (منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر.

9. هباش فارس، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية و سعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992 -2001) و (2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14 لسنة 2014 ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، (منشورة)، جامعة سطيف.

10. وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

الملاحق

الملحق رقم (1-1): هيكل صادرات المحروقات خلال الفترة (2001-2008)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
البترول الخام	3994.4	5056.1	7719.7	12559.7	19340.7	22697.4	25373.7	30513.7
الكوندونسا	3170.2	3055.3	3572.4	4878.2	6307.3	7268.0	8498.2	10089.5
مواد البترول المكررة	2736.6	2493.8	3018.1	3029.0	3940.9	4756.3	5838.1	7310.0
غاز البترول المميع	1848.5	1754.9	2166.7	2583.3	3337.0	3626.2	4545.2	5708.0
الغاز الطبيعي المميع	3250.9	2888.5	3778.9	3757.0	5337.4	6383.1	6724.8	9089.6
الغاز الطبيعي	3531.3	2860.6	3738.5	4742.9	7324.6	8877.0	8624.8	14481.4
اجمالي الايرادات من المحروقات	18531.9	18109.2	23993.7	31550.1	45587.9	53608.2	59604.8	77192.2

الملحق رقم (1-2): هيكل صادرات المحروقات خلال الفترة (2009-2016)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البترول الخام	16855.6	20724,9	28744.8	27750.4	24326.5	18343.2	10037.7	8876.4
الكوندونسا	5146.2	4268.7	5495.9	4698.2	4838.6	3886.7	2236.7	1982.2
مواد البترول المكررة	5373.4	9219.5	11971.8	11044.5	10906.3	13195.2	6789.8	5563.8
غاز البترول المميع	3216.8	4086,9	5202.8	4775.8	4390.1	5203.4	2687.8	2221.7
الغاز الطبيعي المميع	5593.4	5900.3	6670.9	6500.3	6414.0	7396.2	4700.4	3101.1
الغاز الطبيعي	8225.1	11942.4	13575.6	15802.1	12785.1	10336.9	6628.3	6141.9
اجمالي الايرادات من المحروقات	4441.6	65152.7	71661.8	70571.4	63662.6	58361.7	33080.6	27887.1

المصدر: تم اعداد على الجدول بالاعتماد على:

- التقرير السنوي 2003، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2004، ص: 248.
- التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص: 249.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 30: جوان 2015، ص:27.

الملحق رقم (02): هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (2001-2016)

الواردات / السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الاولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية
2001	97	2346	445	1747	154	1400	3293
2002	132	2572	490	2186	139	1649	4146
2003	41	2516	607	2683	121	1984	4654
2004	158	3385	733	3422	157	6681	2610
2005	212	3587	751	4088	100	8452	3107
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011
2007	324	4954	1325	7105	146	10026	3752
2008	595	7796	1378	9154	86	15434	5036
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997
2013	4356	9572	1766	10810	449	15745	12205
2014	2851	11005	1884	12740	657	18906	10287
2015	2352	9329	1508	11512	579	16593	9773
2016	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، جوان 2015.
- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، ديسمبر 2008.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، ماي 2011.

الملحق رقم (03): نتائج تقدير اثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الصادرات

Method: Least Squares
Date: 04/17/18 Time: 21:46
Sample: 2001 2016
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
tc	10.01200	0.607144	16.49032	0.0000
LOG(TC)	-0.653152	0.131061	-4.983589	0.0003
LOG(PP)	0.861381	0.034796	24.75550	0.0000

R-squared	0.981205	Mean dependent var	10.69463
Adjusted R-squared	0.978313	S.D. dependent var	0.478067
S.E. of regression	0.070403	Akaike info criterion	-2.301811
Sum squared resid	0.064435	Schwarz criterion	-2.156951
Log likelihood	21.41449	Hannan-Quinn criter.	-2.294393
F-statistic	339.3285	Durbin-Watson stat	1.284200
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات EVIEWS 9

الملحق رقم (04) : التمثيل البياني لمتغيرات دالة الصادرات

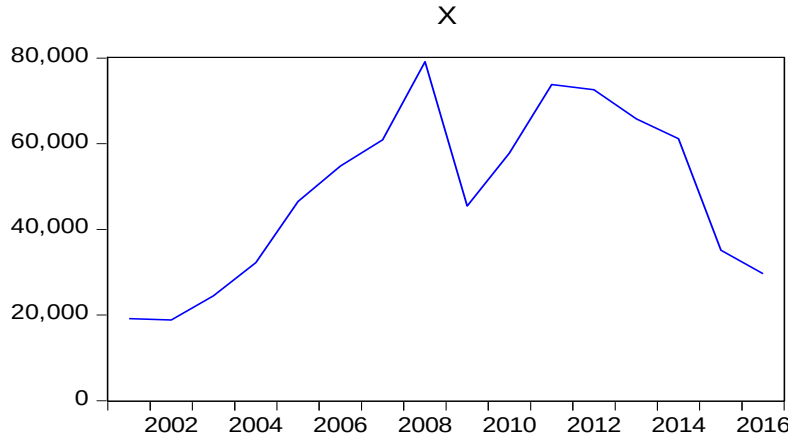

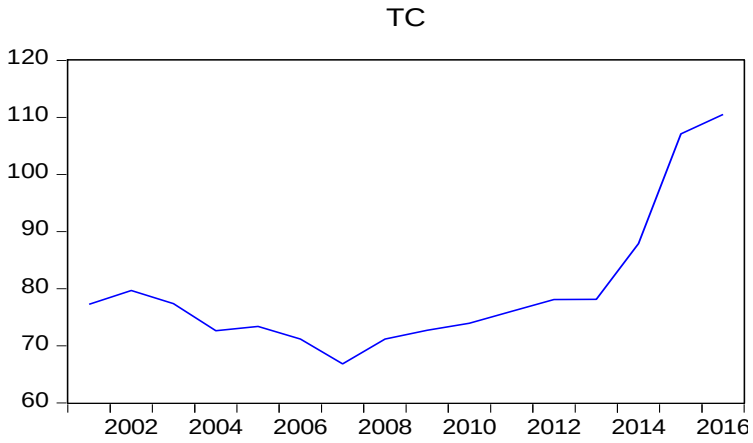

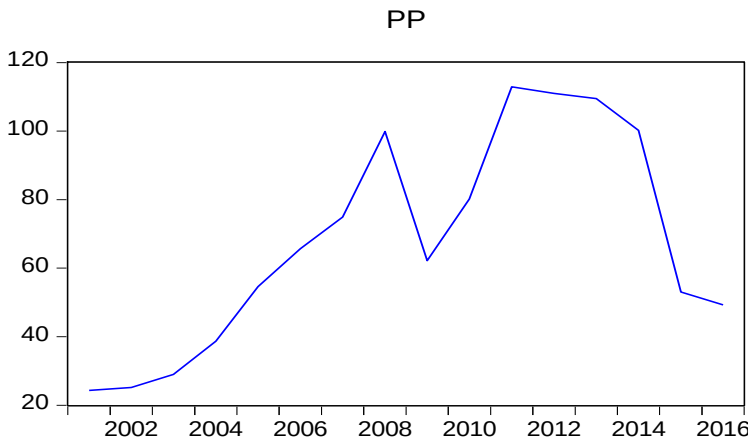

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات EVIEWS 09

الملحق رقم (05): نتائج تقدير اثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الواردات

Dependent Variable: LOG(M)
Method: Least Squares
Date: 06/02/18 Time: 07:49
Sample: 2001 2016
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.035621	0.975929	-1.061164	0.3095
LOG(TC)	0.026785	0.229728	0.116596	0.9091
LOG(IPC)	-0.032790	0.081403	-0.402808	0.6942
LOG(PIB)	1.238831	0.069236	17.89275	0.0000

R-squared	0.970301	Mean dependent var	10.29738
Adjusted R-squared	0.962876	S.D. dependent var	0.599964
S.E. of regression	0.115599	Akaike info criterion	-1.265059
Sum squared resid	0.160358	Schwarz criterion	-1.071912
Log likelihood	14.12047	Hannan-Quinn criter.	-1.255168
F-statistic	130.6824	Durbin-Watson stat	1.452319
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 09

الملحق رقم (06): التمثيل البياني لمتغيرات دالة الواردات

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات EVIEWS 9

الملحق رقم (7-1): تطور سلسلة متغيرات نموذج الصادرات

y	X	TC	PP
2001	19132	77.2694	24.3
2002	18825	79.6861	25.2
2003	24460	77.3768	29
2004	32220	72.6464	38.7
2005	46495	73.3799	54.6
2006	54792	71.1582	65.7
2007	60916	66.8299	74.9
2008	79146	71.183	99.9
2009	45477	72.7309	62.2
2010	57762	73.9437	80.2
2011	73802	76.0563	112.9
2012	72620	78.1025	111
2013	65823	78.1524	109.5
2014	61172	87.9039	100.2
2015	35138	107.1317	53.06
2016	29668	110.5274	49.25

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 09

الملحق (7-2): التمثيل النقطي والخطي لمتغيرات نموذج الصادرات

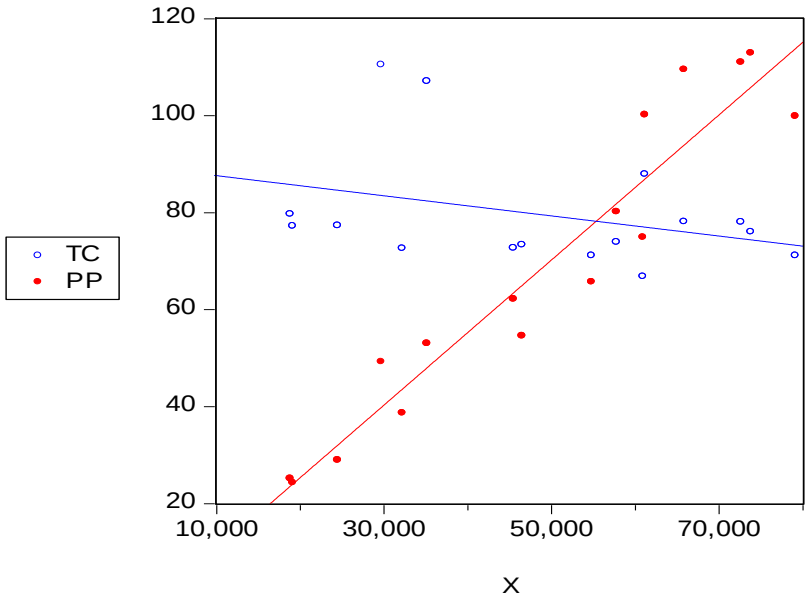

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViEWS 09

الملحق رقم (8-1): تطور سلسلة بيانات نموذج الواردات

y	M	TC	IPC	PIB
2001	9940	77.2694	100	4241.8
2002	12009	79.6861	101.75	4454.7
2003	12606	77.3768	105.75	5124
2004	17146	72.6464	109.95	6150.4
2005	20357	73.3799	511.47	7562
2006	21456	71.1589	114.05	8514.79
2007	27631	66.8299	118.24	9362.70
2008	39479	71.183	123.99	11069.6
2009	39297	72.7309	131.1	10017.6
2010	40212	73.9437	138.2	11991.6
2011	47300	76.0562	142.39	14562.2
2012	50376	78.1025	155.05	16115.5
2013	54903	78.1524	160.1	16569.2
2014	58330	87.9039	164.77	17242.5
2015	51646	107.1317	171.39	16591.9
2016	46727	110.5274	183.7	12599.4

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 09

الملحق رقم (8-2): التمثيل النقطي والخطي لمتغيرات نموذج الواردات

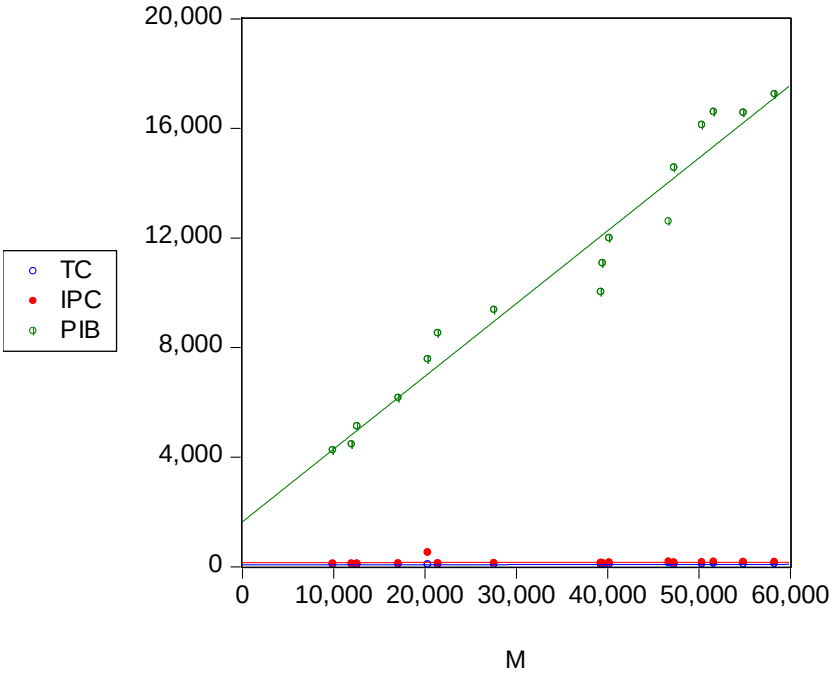

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 09

الملحق رقم (09): يبين بواقي التقدير والمقارنة بين السلسلة الاصلية والمقدرة

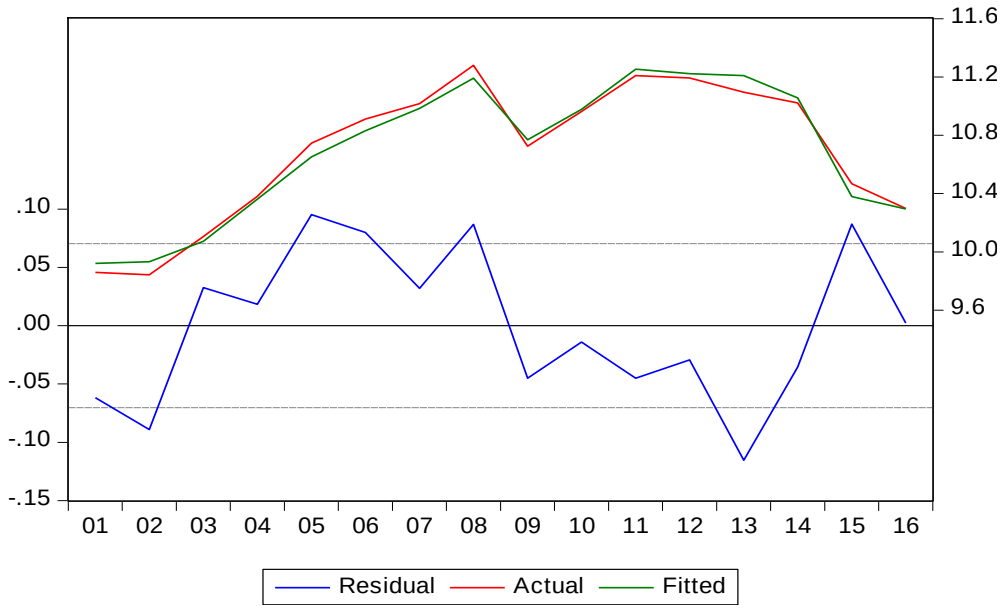

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 09

الملحق رقم (10): بواقي التقدير والمقارنة بين السلسلة الاصلية والمقدرة لنموذج الواردات

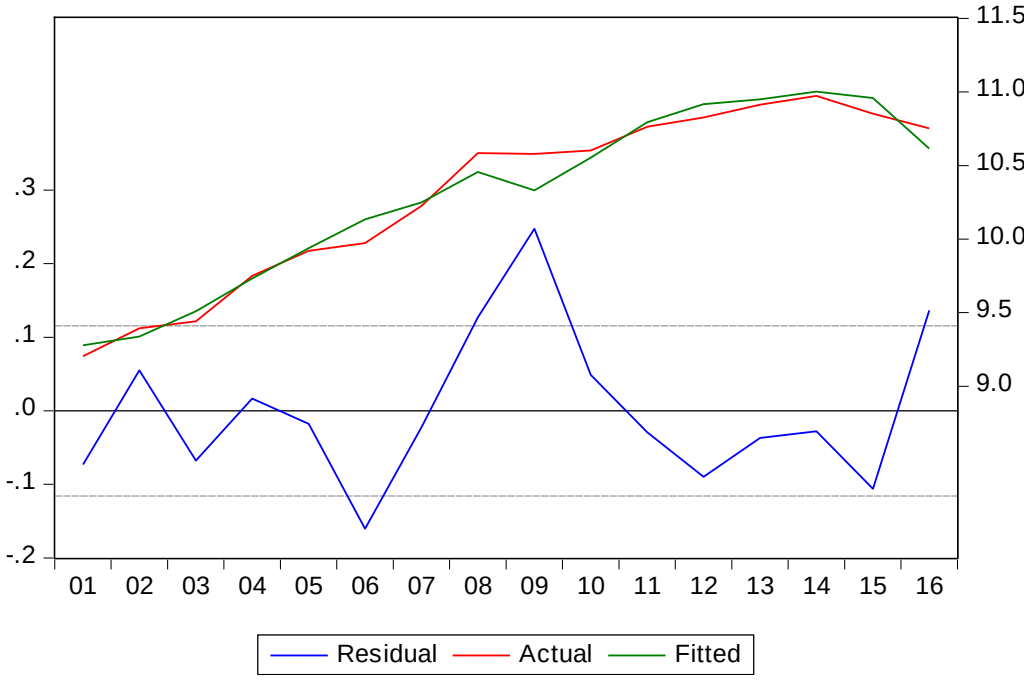

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 09

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري، من خلال دراسة قياسية و تقدير النموذج باعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية عن طريق برنامج "ايفيوس"09. توصلت هذه الدراسة إلى ان تخفيض قيمة الدينار الجزائري يؤثر بشكل عكسي على الصادرات خارج المحروقات، بينما يؤثر بشكل طردي على صادرات المحروقات وهذا راجع الى ارتباط الجزائر بهيكل تصديري واحد ألا وهو المحروقات. في حين أن تخفيض قيمة الدينار يؤثر بشكل طردي على الواردات وهذا دليل على عدم مرونة الطلب على الواردات. كما أن تخفيض قيمة الدينار له أثر سلبي على الميزان التجاري الجزائري، وهو ما لايتوافق مع النظرية الاقتصادية "تشجيع الصادرات وإحلال الواردات"

الكلمات المفتاحية : تخفيض قيمة العملة، صادرات الجزائر ، واردات الجزائر، الميزان التجاري الجزائري.

Abstract :

This study aims to measure the effect of the devaluation of the Algerian dinar on the Algerian trade balance through an empirical study. The model was estimated based on the ordinary least square estimation method “OLS” by using EVIEWS 09 software. The study concluded that the devaluation of the Algerian dinar adversely affects exports outside of hydrocarbons, while affecting positively the exports of hydrocarbons because of the structure of Algeria’s exports which relies largely on hydrocarbons. The devaluation of the Algerian dinar has a direct impact on imports, this evidence supports the inflexibility of demand for imports in Algeria. The devaluation of the Algerian dinar has a negative impact on Algeria's trade balance. This result is inconsistent with the economic theory “Export promotion and import substitution”.

Key words: Devaluation policy, Algerian exports, Algerian imports, Algerian trade balance.